وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تعامل الدولة مع تردي الأوضاع الاقتصادية وعلاقتها بالعنف المحلي المجتمعي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر(ل م د) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص:دراسات أمنية وإستراتيجية

الطالبة: نصيرة شحاطي

تحت إشراف الدكتورة: هاجر خلالفة

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الاصلية	الصفة
سميرة ناصري	استاذ محاضر قسم –أ–	خنشلة	رئيسا
هاجر خلالفة	استاذ محاضر قسم –أ–	خنشلة	مشرفة ومقررة
عمار بالة	استاذ محاضر قسم –أ–	خنشلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2021-2022

شكر وعرفان

أقدم جزيل شكري و عرفاني للأستاذة الفاضلة الدكتورة/ خلالفة هاجر على يد العون التي قدمتها لي خلال انجازي هذا العمل المتواضع،

كما اشكر لجنة المناقشة التي أبت إلا أن تصوب هذا العمل ، من خلال ما قدمته من ملاحظات تزيد وترفع من قيمة العمل.

ولا يفوتني أن اشكر كل أساتذتي الأجلاء ،وكل من قدم لي يد المساعدة أو النصح .

الطالبة: نصيرة شحاطي

الإهـداء

أهدي ثمرة جهدي إلى **والديا الكريمين** اللذان كانا سببا

في وجودي بعد كلمة"كن"

كما اهدي كل حرف أو سكون ،أو حركة كتبت في هذه المذكرة إلى

روح "**أمي** "التي ربتني راجية من الله عز وجل أن يكتب لها بكل حرف

كل حركة وسكون كتب أو سيكتب حسنة، ويمحو بمثلها عنها كل سيئة

و أن يسكنها جناته ويجمعها مع الأبرار و الصديقين

إلى **زوجي** الذي كان سندا لي في هذا المشوار

إلى شموس حياتي و أقمار ليالي أبنائي:

مؤيد طاهر-لؤي مازن-محمد آدم

إلى إخوتي وأخواتي كل بإسمه ،خاصة **اسمهان**

الى كل زملائي ،و جميع معارفي

الطالبة: نصيرة شحاطي

مقدمة

مقدمة

إن أغلب التعاريف التي تعرضت لمفهوم الدولة تتفق في أن الدولة هي جماعة من الأفراد يقيمون على ارض معينة بصفة مستقرة، وتخضع لسلطة سياسية عليا ذات سيادة وبالتالي فهي ترتكز على عناصر أساسية هي الشعب، الإقليم (المائي،الجوي،البحري)، وكذا السلطة السياسية والسيادة، وبالتالي فهي تتميز عن غيرها من المؤسسات أو الهيئات بما تملكه من قوة وقهر تستمدها من سيادتها، فضلا عن كونها هي المختصة بتنظيم وتحديد اختصاصات المؤسسات الموجودة على إقليمها أو التابعة لها.

والدولة بهذه الصفة ملزمة بالقيام بوظائفها اتجاه مواطنيها وشعبها، هذه الوظائف التي تشترك فيها الأنظمة الليبرالية والاشتراكية للحفاظ على بقائها، كالحفاظ على الأمن، والنظام داخل إقليمها، تحقيق الرفاهية للأفراد....الخ.

لكن مع زيادة عدد الدول في العالم وتضارب المصالح، ظهرت تهديدات لا تماثلية غير تلك التهديدات التقليدية التي تهدد كيان الدولة، حيث أصبحت التهديدات الداخلية أحيانا اخطر على الدولة من التهديدات الخارجية، هذه التهديدات التي عادة ما تبدأ نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية داخل الدولة لأسباب داخلية وأخرى خارجي، ما يؤثر على جميع الأوضاع الأخرى، مما يؤدي إلى موجة من العنف المحلي المجتمعي الذي يعتبر بحق تهديدا مباشرا للأمن المجتمعي، والذي بدوره يؤثر على باقي أبعاد الأمن، وقد يتطور هذا التهديد ويأخذ أبعاد أكثر خطورة تصل إلى حد إنهاء كيان الدولة وتجعلها عرضة للإنكشافات الخارجية، والتدخل في شؤونها تحت غطاء التدخل الإنساني بحجة حماية حقوق الإنسان وحرياته، وهو ما حصل بالفعل مع العديد من الدول التي كانت تفقد صفة الدولة على غرار مالي و ليبيا مثلا .

أهمية الموضوع:

يعتبر موضوع الأمن المجتمعي من أهم المواضيع التي جاءت بها النظريات والمقاربات الموسعة لمفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة ، حيث انه يتعلق بأمن مجتمع الدولة، والذي إن غاب تتأثر بغيابه باقي أشكال ومستويات الأمن، وتعتبر إحدى مهددات هذا الأمن و المضاد له مباشرة العنف المحلي المجتمعي، الذي تكون أسبابه عادة تردي

الأوضاع الاقتصادية، وتكمن أهمية هذا الموضوع في الكشف عن علاقة تردي الأوضاع الاقتصادية بالعنف المحلي المجتمعي وسياسات الدولة لتفادي هذا العنف، و حفظ الأمن المجتمعي، وكذا ربط عدد من حقول المعرفة و إدراجها في حقل الدراسات الأمنية والإستراتيجية، إذ أن موضوع العنف المحلي المجتمعي هو موضوع بحث في حقل العلوم الاجتماعية أكثر منه في العلوم السياسية،وكذلك الأمر بالنسبة لتردي الأوضاع الاقتصادية الذي يعتبر موضوع دراسات في العلوم الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى ترابط حقول المعرف (الاجتماعية، الاقتصادية، القانونية ،السياسية) في موضوع واحد ،وكيف إن التهديدات الداخلية في الدولة كتردي الأوضاع الاقتصادية قد تكون اخطر من التهديدات التقليدية التي تخشاها، نظرا لترابطها وتأثيرها على جميع المستويات الأمن. فتردي الأوضاع الاقتصادية له علاقة بالأمن الاقتصادي – الأمن المجتمعي – الأمن الغذائي...الخ، وانه على الدولة الإحاطة بهذا الانكشاف بسياسات اقتصادية جدية، لاحتواء تردي الأوضاع الاقتصادية لتلافي آثارها على المجتمع والدولة ككل .

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الموضوعية:تتمثل الأسباب الموضوعية للبحث في هذا الموضوع في:

-البحث في أسباب تردي الأوضاع الاقتصادية في الدولة،

-الكشف عن آثار تردي الاوضاع الاقتصادية في الدولة على امن الأفراد و المجتمع، خاصة بعد موجة العنف التي عرفتها بعض دول العالم ،منها الدول العربية،و التي سميت " ثورات الربيع العربي"، والتي جمعت بينها أسباب مشتركة (كتردي الأوضاع الاقتصادية والتعفن السياسي)، ما أثرت على الأمن داخل المجتمعات في هذه الدول .

-تحليل سياسات الدولة لتفادي العنف المحلي المجتمعي.

الأسباب الذاتية: إن الواقع اليومي الذي نعيشه خلال السنوات الأخيرة خاصة ،بعد جائحة كورونا التي ضربت العالم نهاية سنة 2019 ،والتي أثرت على اقتصاد جميع دول العالم وخلفت موجة غلاء الأسعار التي أرهقت الفرد البسيط ، ومحدودي الدخل ،ما أدى إلى

التأثير على المستوى المعيشي للإفراد ،وهو ما خلق استياء وعدم رضا داخلي يوحي بحالة من الانفجار القريب هو ما حفزني للبحث في هذا الموضوع.

إشكالية الدراسة:

إذا كانت الدولة عند وضعها لسياستها الاقتصادية تهدف إلى الرفع وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وتحقيق رفاهيتهم، والتي هي إحدى وظائفها الأساسية، إلا أن تدخل عوامل متعددة يحول في بعض الأحيان دون ذلك، ما يؤدي إلى تردي الأوضاع الاقتصادية ويخلق جو من اللاأمن داخل المجتمع يعبر عنه بالعنف يتخذ عدة اشكال ،قد تتطور وتصبح خطيرة على وجود الدولة وبقائها، وهذا ما يقود إلى طرح الإشكالية التالية:

كيف تقابل الدولة تأثير تردي الأوضاع الاقتصادية على الأمن المجتمعي من أجل تلافي العنف المحلي المجتمعي، وفق سياسات معينة تحول دون تصاعد هذا الأخير؟

ويمكن تفكيك هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية :

1-ما هو العنف المحلي المجتمعي،وكيف يكون تردي الاوضاع الاقتصادية سببا له؟

2-ما هي الآليات التي تعتمدها الدولة للسيطرة على العنف المحلي المجتمعي في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

1-الفرضية الأولى:تردي الأوضاع الاقتصادية في الدولة يؤدي ويخلق حالة من الاستياء والتذمر وحالة من اللاأمن داخل المجتمع.

2-الفرضية الثانية: السياسات الناجعة المتخذة من قبل الدولة لتحسين الأوضاع الاقتصادية تساهم في احتواء العنف المحلي المجتمعي الناجم عن تردي الأوضاع الاقتصادية .

مناهج الدراسة: اعتمدت في هذه المذكرة على:

1-المنهج الوصفي التحليلي:بحيث تم توظيف هذا المنهج لوصف ظاهرتي العنف المحلي المجتمعي ، و الأمن المجتمعي ، وكذا تحليل أثر تردي الأوضاع الاقتصادية على العنف المحلي المجتمعي و الأمن المجتمعي ، مع تحليل سياسات الدولة المتخذة

للتعامل مع تردي الأوضاع الاقتصادية تفاديا للعنف المحلي المجتمعي، وبالتالي تحقيق أمن و استقرار الأفراد و الدولة على حد السواء.

2-المقاربات : تم الاعتماد في هذه الدراسة على :

-مقاربة الأمن المجتمعي ،وذلك لتفسير أثر العنف المحلي المجتمعي على عدم استقرار الأفراد وبالتالي عدم استقرار الدولة.

-مقاربة الأمن الإنساني كونها شاملة لتفسير ترابط مستويات و أبعاد الأمن ببعضها البعض في علاقة تأثير و تأثر.

و بالتالي فهي المقاربات الأنسب لطبيعة الموضوع ، والوصول لنتائج الدراسة.

أدبيات الدراسة:

على حد اطلاعي فإنني لم أجد دراسة تعرضت لهذا الموضوع الذي يربط المتغيرات: العنف المحلي المجتمعي،تردي الأوضاع الاقتصادية، سياسات الدولة لمواجهة العنف المحلي المجتمعي ،كموضوع من موضوعات الدراسات الأمنية والإستراتيجية، وفي المقابل هناك دراسات كثيرة تناولت موضوع العنف من الناحية السوسيولوجية والسيكولوجية و القانونية، وتناولت في معظمها العنف ضد المرأة، العنف في الملاعب، العنف في أوساط الشباب، العنف في الوسط المدرسي،... الخ. وكلها تتناول العنف كظاهرة اجتماعية أو قانونية، لكن ليس كمعطى أمني من مواضيع الدراسات الأمنية والإستراتيجية، وهو الأمر ذاته بالنسبة لتردي الأوضاع الاقتصادية وعلاقتها بالعنف، حيث تناولته عدة دراسات من الجانب الاقتصادي وليس كمعطى امني وأهم هذه الدراسات:

1- مقال " **أثر الأوضاع الاقتصادية المتغيرة على ظاهرة العنف،دراسة العوامل وبعض الجوانب الوقائية"** لصاحبه حجازي محمد، والتي تم نشرها بحوليات جامعة الجزائر 1، المجلد35 العدد 1، 2021. وتعرض من خلالها إلى اثر التقلبات الاقتصادية على العنف بصفة عامة ،وقدم مجموعة من السياسات الوقائية ، وتأتي هذه الدراسة من الجانب الاقتصادي وليس من الجانب الأمني .

2-مقال " **مقاربة اقتصادية لدوافع العنف عند الشباب"**، لصاحبه لطفي دنبري، تم نشره في مجلة الباحث الاجتماعي،العدد14، 2018، و قد تناول أسباب العنف عند

الشباب بصفة عامة والأسباب الاقتصادية بصفة خاصة ،و ركزت الدراسة على شريحة الشباب فقط.

3-مقال**"مفهوم العنف الاجتماعي في البحوث السوسيولوجية بين الطرح العلمي والطرح الإيديولوجي"**لصاحبه عبد الحق مجيطنة، تم نشره في المجلة العلمية لجامعة الجزائر، المجلد6، العدد، 11 جانفي2018، وقد تعرض لموضوع العنف من الجانب الاجتماعي من حيث الأسباب المؤدية إليه خاصة التنشئة الأسرية ،المدرسة، العامل الإيديولوجي، ولم يتطرق إلى العنف المحلي المجتمعي الناجم عن تردي الأوضاع الاقتصادية، ولم يهتم به كعامل تهديدا لأمن الأفراد و الدول.

بينما أحاول تقديم موضوع تعامل الدولة مع تردي الأوضاع الاقتصادية و علاقتها بالعنف المحلي المجتمعي كموضوع من المواضيع التي يمكن دراستها في حقل الدراسات الأمنية و الإستراتيجية وفقا للمقاربات الأمنية الموسعة، في حقل العلوم السياسية كون العنف المحلي المجتمعي يرتبط بالأمن المجتمعي، والأمن الإنساني اللذان يمثلان موضوعا من موضوعات الدراسات الأمنية.

صعوبات الدراسة:

تكمن أهم الصعوبات التي واجهتها خلال إنجاز هذه المذكرة في عدم وجود مراجع ،أو دراسات تناولت موضوع العنف المحلي المجتمعي كموضوع من مواضيع علم السياسة- حقل الدراسات الأمنية-، وبالتالي عدم وجود نظريات أو مقاربات مفسرة للعنف المحلي المجتمعي ، وهو ما جعلني أوظف مقاربات ونظريات الأمن المجتمعي و الأمن الإنساني باعتبار العنف المحلي المجتمعي تهديد للأمن المجتمعي و الإنساني ، كونها تدور كلها حول امن الفرد والدول على حد السواء .

تبرير خطة الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الى فصلين، يتعرض الفصل الأول للتأصيل المفاهيمي و النظري حيث يتناول ماهية العنف المحلي المجتمعي في المبحث الأول ، و ماهية الأمن المجتمعي مع التعرض للمقاربات و النظريات المفسرة له في المبحث الثاني، أما الفصل

الثاني فتطرق لعلاقة تعامل الدولة مع تردي الأوضاع الاقتصادية بالعنف المحلي المجتمعي ،وقسم بدوره لمبحثين تناول المبحث الأول علاقة تردي الأوضاع الاقتصادية بالعنف المحلي المجتمعي مع التعرض لأسباب و المظاهر تردي الأوضاع الاقتصادية و علاقتها بالعنف المحلي المجتمعي، و المبحث الثاني تعرض لسياسات الدولة لمواجهة تردي الأوضاع الاقتصادية ، مع الحرص على ترابط تسلسل عناصر الموضوع تسلسلا منطقيا وترابطا بين أجزاءه.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي

و النظري

الفصل الأول:التأصيل المفاهيمي والنظري

إن موضوع الدراسات الأمنية كحقل معرفي يبحث في الأصـــول العمــيقة لتشكل الظاهرة الأمنية في حدودها الداخلية والدولية، استنادا إلى ضبط وتحلي لمستويات تبلور الفعل الأمني، عبر استقطاب لثلاثية الفاعل الأمني، السيادة الأمنية، القيمة الأمنية، ولكن التطورات المتسارعة التي عرفها هذا الحقل أصبحت تهتم بدراسة التهديدات غير التقليدية التي تهدد امن الإنسان، كونه وحدة وفاعل امني محوري، الى جانب الدولة ،ومن هذه التهديدات العنف المحلي المجتمعي الذي قد يبدو موضوعا من موضوعات العلوم الاجتماعية دون الدراسات الأمنية ،إلا أن ذلك ممكن وفقا لما سنتعرض له في هذا الفصل، من خلال التطرق للمفاهيم الأساسية لموضوع هذه المذكرة و المتمثلة أساسا في العنف المحلي المجتمعي و الأمن المجتمعي.

المبحث الأول:ماهية العنف المحلي المجتمعي

إذا كان العنف المحلي المجتمعي يعني وجود تهديدات على أفراد المجتمع بصفة خاصة وعلى كيان الدولة بصفة عامة، فإن غياب التهديد هو الذي يحقق الأمن المجتمعي، وسنطرق في هذا المبحث الى كلا من هذين المفهومين باعتبارهما متضادين ومؤثرين على الأفراد بالإيجاب والسلب.

المطلب الأول :مفهوم العنف المحلي المجتمعي

العنف ظاهرة ملازمة للاجتماع الانساني الذي اصبح اكثر تنظيم في الدولة،و مرتبط بالمجتمع الذي يعيش ضمن اقليم الدولة وهو المجتمع المحلي ،وارتبط العنف المحلي بالمجتمع دون غيره.

الفرع الأول:تعريف العنف لغة

كلمة عنف في اللغة العربية تشير الى "سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم" وفي اللغة الانجليزية فإن الاصل اللاتيني لكلمة Violonce هو Violentia

ومعناه «الاستخدام الغير مشروع للقوة المادية للإلحاق الأذى والإضرار بالممتلكات ويتضمن ذلك في معاني العقاب الاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين »[1].

والعنف في معجم "وبستر" يعني «إستخدام القوة لإحداث الاذى بالغير ،وفي لسان العرب تعني اللوم و الترويع»[2].

وقدم معجم لالاند الفلسفي مفهوما للعنف، بأنه:« الاستخدام غير المشروع او على الأقل غير الشرعي للقوة »، وبالتالي فإن هذا التعريف يتضمن القبول بمسلمات الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو الذي يذهب الى القول بان العنف الشرعي هو عنف الدولة[3].

الفرع الثاني:تعريف العنف اصطلاحا

يختلف تعريف العنف عند الباحثين بإختلاف اتجاهاتهم النظرية، فهو عند علماء السلوك: «نمط من أنماط السلوك الذي ينبع عن حالة إحباط مصحوب بعلامات التوتر ويحوي على نية سيئة، وإلحاق ضرر مادي ومعنوي لكائن بديل عن كائن حي»[4].

وفي القانون يعني العنف: «العنف هو استخدام القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون»[5].

---

[1] سهام وناس ،«العنف،الاشكال،العوامل والنظريات المفسرة له»،**مجلة آفاق للعلوم**، جامعة باتنة، العدد9، سبتمبر2017،ص 249.

[2]رضوان بواب ،صبرينة ميلاط ة،،«آليات وأساليب احتواء العنف في المدينة الحضرية»،**مجلة الميدان للدراسات الرياضة و الاجتماعية و الانسانية**، المجلد الثاني ،العدد8، سبتمبر2012،ص 241.

[3]– عبد الوهاب الكيلاني ،**الموسوعة السياسة**،(بيروت :المؤسسة العربية للدراسات و النشر،1983)،ص 255.

[4]–الربيع شتيوي ، محمود سمايلي ،« العوامل المدرسية المؤدية الى العنف »،**المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية**، جامعة جيجل، العدد03، جوان 2007، ص17.

[5]–عبد الحق مجيطنة ، «مفهوم لعنف الاجتماعي في البحوث السوسيولوجية بين الطرح العلمي والطرح الاديولوجي» ،**المجلة العلمية لجامعة الجزائر**، المجلد6، العدد، 11 جانفي2018، ص139 .

أما عبد الرحمان العيسوي فيعرف العنف على أنه: «كل تصرف يؤدي إلى إلحاق الأذى بالآخرين، قد يكون الاذى جسميا او نفسيا، فالسخرية والاستهزاء من الفرد، وفرض الآراء بالقوة وإسماع الكلمات البذيئة جميعها، اشكال مختلفة لنفس الظاهرة»[1].

المعنى السياسي للعنف :يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه ودوافعه سياسية فهو: «أعمال التمزيق، التدمير، و الأضرار التي يكون الغرض منها اختبار أهدافها وضحاياها والظروف المحيطة بها ذات دلالة على سياسية، تنحو الى تغيير سلوك الآخرين في موقف تساومي له أثاره على النظام الاجتماعي[2].

وقد تبنت منظمة الصحة العالمية تعريفا للعنف مضمونه: «العنف هو الاستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية (المادية)، او القدرة سواء بالتهديد او بالاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد شخص آخر، أو ضد مجتمع، بحيث يؤدي الى (أو رجحان حدوث) إصابة أو موت، أو إصابة نفسية، أو سوء النماء ،أو الحرمان»[3].

ويمكن تعريفه إجرائيا على أنه:« ظاهرة ملازمة للاجتماع الإنساني لسلوكات تتضمن استعمال مختلف أشكال القوة (فيزيائية، معنوية)، للتعبير عن حالة السخط او عدم الرضا للأفراد ،أو الجماعات عن وضعية ،أو مجموعة وضعيات لها اثر مباشر بحياة هؤلاء ضمن محيطهم» .

الفرع الثالث: تعريف العنف المحلي المجتمعي

إن الوصول إلى تعريف جامع مانع للعنف المحلي المجتمعي لا يأتي إلا من خلال تحليل جزئياته، اذ انه مركب من ثلاث متغيرات مترابطة هي العنف – المحلي – المجتمعي.

---

[1]–رضوانبواب ، صبرينة ميلاط ،،«آليات وأساليب احتواء العنف في المدينة الحضرية»،المرجع السابق،ص241.

[2]–لطفي دنبري،« مقاربة اقتصادية لدوافع العنف عند الشباب» ،**مجلة الباحث الاجتماعي**،العدد14 ، 2018، ص428.

3–المرجع نفسه، ص429.

أما العنف فقد سبق أن تعرضنا لتعاريفه في الفرعين السابقين، يبقى متغير المحلي-المجتمعي.

فالعنف المحلي يقصد به «ذلك العنف الذي يقع على رقعة جغرافية معينة داخل اقليم الدولة بإعتبار الاقليم احد العناصر الاساسية للدولة، والذي يعيش عليه شعب الدولة و تمارس عليه سلطتها وسيادتها بمفردها دون ان تنازعها اية دولة اخرى، ولا يهم في هذا الاقليم ان يكون كبيرا او صغيرا وهو يشمل :الاقليم المائي ،الجوي ،البري »[1].

أي ان هذا العنف يحصل في جزء من إقليم الدولة (داخل اقليم الدولة أو جزء من اقليمها الذي تحده حدودها)، وهو ما يميزه عن العنف الذي يقع خارج هذا الاقليم فيصبح نزاع ، أو عنف اقليمي يتعدى حدود الدولة. وبالتالي يتسم بالإقليمي أو الدولي.

أما كون العنف مجتمعي فهو يعني ان العنف لا يقوم به فرد فقط،بل جماعة او جماعات يجمعها عامل مشترك لسلوكها هذا العنف كتعبير عن حالة من عدم الرضا تجاه وضع معين مشترك بينهم(تردي الاوضاع الاجتماعية،الاقتصادية،الصحية،..أو المطالبة بتحقيق مصالح مشتركة...الخ).

بإعتبار ان المجتمع هو ذلك النسيج الاجتماعي المتكون من مجموعة من النظم والقوانين التي تحدد المعايير الاجتماعية، التي تترتب على افراد هذا المجتمع ، وهو بالإضافة الى ذلك يعتمد عليهم ليبقى متماسكا، وبالتالي يتأثر الافراد بالمجتمع والمجتمع بالفرد وعناصره الاساسية تتمثل في العادات والقيم، الدور المترتب على الافراد، منظومة القوانين الاهداف المجتمعية، الرغبات والطموحات والتوقعات[2] .

[1] سعيد بوالشعير ،**القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**،ج 1،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)،1989،ص60.

[2] «مفهوم المجتمع» ،**WWW.MAWDOO3.COM** ،تم تصفح الموقع يوم:2022/04/13 ،10:07 صباحا.

وعلى ذلك يمكن أن نخلص الى تعريف إجرائي للعنف المحلي المجتمعي كآلاتي: هو ظاهرة اجتماعية لها ابعاد سياسية ،اقتصادية واجتماعية ، تتكون عدد من افعال وسلوكات مجموعة من الفاعلين، تحدث في محيط معين لا يتعدى اقليم الدولة التي تحدث فيها ، وتكون لها(الظاهرة) درجة من الاستمرارية بحيث تحل فترة زمنية واضحة ، وتهدف الى تغير وضعيات معينة في المجتمع، وحياة الافراد[1]»،اي ان هذا العنف يقع داخل حيز جغرافي معين يصدر عن جماعة ككل ،وليس عن أفراد يشكلون جماعة.

المطلب الثاني: أسباب العنف المحلي المجتمعي

تتعدد أسباب العنف المحلي المجتمعي ،وتتنوع مصادره ومثيراته ، كما تتداخل في هذه الظاهر عدة عوامل، ولكن تعتبر العوامل السياسية ،والاجتماعية، والاقتصادية أهمها على الاطلاق ،وهي مترابطة فيما بينها، وسنتطرق الى هذه العوامل من خلال ثلاثة فروع حيث نتطرق في الفرع الاول للعوامل السياسية المولدة للعنف المحلي ،وفي الفرع الثاني : العوامل الاجتماعية، وفي الفرع الثالث العوامل الاقتصادية.

الفرع الاول:الاسباب السياسية

يعتبر ضعف النظام السياسي أحد أهم العوامل لإثارة العنف المحلي المجتمعي ، خاصة فقدان الشرعية للنظام السياسي فوضع هذا الاخير هو إقرار لواقع المجتمع الذي عليه أن يستجيب لمسؤوليته في حماية حقوق الانسان ،واجراء الحوار ،واقرار حرية التعبير ،وغالبا ما يتم الربط بين ظاهرة العنف في المجتمع ومشكلة انتهاك حقوق الانسان وغياب الديمقراطية.[2]

[1] عبد الحق مجيطنة ، «مفهوم لعنف الاجتماعي في البحوث السوسيولوجية بين الطرح العلمي والطرح الاديولوجي» ،المرجع السابق، ص139.

[2] سهام وناس ،المرجع السابق،ص 253.

فمن ناحية الاخفاق السياسي يظهر غياب فرص التطور السياسي السلمي الديمقراطي وتطفو على السطح صفوة عسكرية تقود مجتمع مدني، فلا وجود للتعددية السياسية، ولا وجود لقدر من حرية التعبير،وليس هناك تداول ديمقراطي على السلطة ،وهو ما يؤدي الى حرمان القوى السياسية والاجتماعية من التعبير السياسي الشرعي ،وتجاهل او قمع الاقليات،كما تدفع الى تجذر التناقضات والاختلالات لتشكل نمو ظاهرة العنف، وقد يؤدي إنغلاق النظام السياسي على نفسه الى تطرف المعارضة واستخدامها للسلاح ، وهو بذلك نتيجة للعلاقة القائمة بين السلطة والمجتمع ،ومثال ذلك ما حدث في الجزائر بسبب توقيف المسار الانتخابي 1991[1] .

وفي هذا الصدد يرى البعض أن تتدهور الوضع السياسي في الدولة وضعف السلطة قد تخلق ليس فقط عنفا محليا مجتمعيا ،بل قد يصل الى حد ما يطلق عليه بالأزمة الامنية والتي تظهر عندما تكون المؤسسات الحكومية في مجتمع معين غير فاعلة في ارضاء رغبات المواطنين، مما يؤدي الى حالة من النفور السياسي بدرجات مختلفة من الشدة تتولد لدى المواطنين ، مما يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب كثرة التحديات التي تواجه النظام ،إذ يبدأ في فقدان شرعيته وفاعليته خاصة في تحقيق ماهو مطلوب منه على المستوى المجتمعي[2]".

الفرع الثاني:الاسباب الاجتماعية

تعتبر العوامل الاجتماعية من العوامل الهامة المتسببة في ظاهرة العنف المحلي المجتمعي، ولعل ابرزها حالة اللامساواة المجتمعية ، حيث تفرز هذه اللامساواة المجتمعية مشاكل كثيرة اهمها الفقر ،الظلم والحرمان ،التهميش ،الفساد،المحسوبية والجور في توزيع الدخل والثروة وكلها عوامل تتفاعل وتتراكم لدى طبقات المجتمع ،وتولد حالة من السخط

[1] سهام وناس ،المرجع السابق، ص 253.

[2] بهاء السعيدي ،جمال الدين جبار ،« الازمة الامنية مفهومها ومسباتها »،**مجلة الكوفة** ، العدد 16،ص 48.

والرفض يترجم في عنف اجتماعي [1] .ويرد الكثيرين حالات العنف التي عرفتها البلدان العربية منذ سنة 2011، والتي اطلق عليها "ثورات الربيع العربي" الى غياب المساواة المجتمعية ،اذ انها ثورات رفض الواقع والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية.

وتعتبر اللامساواة الاجتماعية نقيض مفهوم المساواة المجتمعية التي تقوم على اساس العدالة، وتتأسس بدورها على مفهوم الحقوق المرتبطة بالمواطنة المتساوية والحريات المدنية، والسياسية ،والعدالة الاجتماعية ،و غياب هذه العدالة يؤدي حتما الى حالة من السخط واللجوء الى العنف كأسلوب للمطالبة بتحقيق الكرامة، والحصول على مناصب العمل والشغل، وتكافؤ الفرص من اجل تحقيق سيادة القانون، والتوزيع العادل للثروات العامة[2].

بالإضافة الى تردي مستوى المعيشة،والأوضاع الصحية،وانتشار الامية،وكذا تدهور المستوى التعليمي في المجتمع ،مما يؤثر سلبا على باقي القطاعات الحيوية بالإضافة الى عوامل ثانوية في العنف المحلي المجتمعي، كعامل التنشئة الاجتماعية للأفراد المكونين للمجتمع، فالتنشئة الاجتماعية الخاطئة وغياب دور الاسرة والمدرسة ودور العبادة في اداء مهامها، ودورها في التنشئة الاجتماعية الصحيحة يسهل على الافراد اللجوء الى العنف كتعبير بديل عن الرفض، و وسيلة سهلة ومباشرة للضغط والمطالبة بما يريدون حيث يقول في هذا الصدد (عبد الرحمن العيسوي):« يتم انتقال العنف عبر الاجيال المتعاقبة عن طريق تقليد سلوك الاباء او توفير الوالدين لنوذج من السلوك العنيف»[3]،وغياب وسائط التنشئة يساهم في تنامي و ازدياد مظاهر الكراهية وسلوكيات العنف.

---

[1] فاتح النور رحموني،**"مراقبة الحكومات ومعارضة اللامساواة "** مداخلة القيت في الملتقى الوطني «الثورة على حالة اللامساواة المجتمعية في ظل فشل السياسات التنموية في الدول العربية»،(المسيلة ،جامعة محمد بوضياف،2019).

[2] علي حيدر،« الثروات العربية الاسباب والسيناريوهات المحتملة»،**مجلة الدراسات**،2011،ص 118.

[3] عبد الرحمان العيسوي،**دوافع الجريمة**، ط1 (بيروت،منشورات الحلي الحقوقية،2004)،ص 114.

الفرع الثالث: الاسباب الاقتصادية

إن اهم مهددات الامن على المستوى المحلي او الاقليمي او الدولي،و أحد اسباب العنف المحلي المجتمعي هو العامل الاقتصادي سواءا اذا ساء استعماله، او اذا كان ضعيفا او هشا ،حيث ان انخفاض مستوى الموارد وانخفاض مستوى الدخل الفردي او القومي وارتفاع الاسعار ،وغيرها من العوامل الاخرى تعمل على انخفاض مستوى المعيشة، مما يجعل المواطنين يطالبون بتحسين مستوى الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي لهم ،وفي ظل ضعف اقتصاد الدولة الذي يرجع بدوره الى اسباب داخلية وأخرى خارجية، وعدم مقدرة الدولة على تلبية مطالب المواطنين وبالتالي تلجأ الى الأداة القمعية ضدهم لإسكاتهم، كما قد يلجأ المواطنون الى العنف للضغط على الدولة للالتزام بمسؤولياتها تجاههم وتحسين اوضاعهم الاقتصادية[1].

ونظرا لأهمية المستوى المعيشي وارتباطه بتحقيق الامن على مستوى المجتمع وداخل الدولة عامة، فقد اصبح ركيزة اساسية لتجنب العنف داخل الدولة، وبالتالي تحقيق الأمن حيث يقول ناي:«الامن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية[2].

ولخير دليل على ذلك قوله تعالى في سورة قريش «فليعبدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف».

أي ان عدم حصول افراد المجتمع على حاجاتهم الاساسية اللازمة للعيش يولد لديهم عدم الشعور بالإطمئنان، من حيث تلبية حاجياتهم الاساسية وحق العيش حياة كريمة، وهو ما يعرف بانعدام الامن الاقتصادي الذي عرفه برنامج الأمن الاقتصادي والاجتماعيSES" التابع لمنظمة العمل الدولية على اساس الضمان الاجتماعي كما يلي:

---

[1] فيصل غازي،**التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**،(بغداد:مديرية دار الكتب للطباعة،1993)،ص 146-148.

[2] أحمد سمير،«الامن الاقتصادي»،**المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**،افريل 2012،ص 8.

« الامن الاقتصادي هو حق الحصول الحاجات الاساسية للبنية التحتية المتعلق بالصحة والتعليم، والمسكن ،و المعلومات ، و الحماية الاجتماعية ، وكذلك الأمن ذات الصلة بالعمل»[1].

وعليه فان انعدام هذا الامن يؤدي الى نتيجة حتمية هي العنف المحلي المجتمعي.

المطلب الثالث:مظاهر العنف المحلي المجتمعي

ان العنف المحلي المجتمعي كما سبق التعرض إليه يتعلق بالعنف الذي تمارسه مجموعة من افراد المجتمع(شريحة) تجمعهم مصالح ،ومطالب مشتركة داخل حيز جغرافي قد يتسع ، وقد يضيق إلا أنه لا يتعدى حدود اقليم الدولة ، ويتخذ هذا العنف مظاهر قد تكون خفيفة كالاحتجاجات ، تتصاعد حدتها اذا لم تتم الاستجابة للمطالب التي ادت الى هذا العنف لتصل الى حد الثورة التي بإمكانها ان تنسف بكيان الدولة وتشكل خطرا على المؤسسات الدستورية للدولة ،وتكون مسبب للتدخل الخارجي في شؤونها والتدخل الانساني .

الفرع الأول الاحتجـــاجـــات

تعتبر الاحتجاجات اولى مظاهر العنف المحلي الاجتماعي ، وهي تعبير عن رفض للأوضاع المتردية التي يعيشها الأفراد جراء تراجع قدرتهم الشرائية و غلاء الاسعار وارتفاع تكاليف المعيشة ،و هو ما يصاحبه عادة ظواهر متعددة من الانحراف كالسرقة ،النهب ثم الخروج للاحتجاج وأحداث الشغب والتخريب، كما تعتبر الاحتجاجات لفت نظر لصناع القرار في الدولة الى حالة الاستياء التي وصلت اليها مختلف فئات المجتمع جراء تدهور المستوى المعيشي لها ،والتي تنذر بتهديد اكبر قد يمس امن الدولة ذاتها اذا لم تؤخذ بعين الاعتبار وتتم الاستجابة لهذه المطالب وتحسين الظروف المعيشية لهم .

[1] أحمد سمير ،المرجع السابق،ص11.

وتتفاوت الاحتجاجات الشعبية من اعداد قليلة ولمرة واحدة ، او لأيام متتالية ويقابل هذه الاحتجاجات عادة استجابات النخبة الحاكمة[1].

فلقد وافقت مثلا نتيجة الاحتجاجات الشعبية الحكومة الاردنية رفع مرتبات المعلمين ،وأعلنت الحكومة العراقية اجراءات فورية لمواجهة الفساد، وتحسين مستويات الخدمة المقدمة للفقراء ومحدودي الدخل، وأعادت الحكومة المصرية ادراج مليون اسرة على بطاقات التموين (الحصص الغذائية المدعمة بعد ان تم استبعادهم) في مسعى للحد من مخصصات الدعم، وتوالت التصريحات الرسمية عن جدية القيادة السياسية في مواجهة الفساد والحد من عبئ برامج الاصلاح الاقتصادي على الفقراء، ومحدودي الدخل، وربما استعادة شيء من الحرية الى الفضاء العام[2]، وعليه فإن النتيجة الحقيقية للاحتجاجات الشعبية هي تراجع الحكومات في مواجهة المواطنين.

الفرع الثاني: المظاهرات السلمية

ربما تكون المظاهرات هي الاسلوب الاكثر تعبيرا للعمل الجماعي و للحركات الإجتماعية، وتعرف المظاهرات بأنها: تلك الحملات الجماعية والتي تعني بالمطالب والعروض العامة و تظهر في المسيرات، وإنشاء التجمعات المتخصصة و الإعلانات و الالتماسات، ونشر الرسائل المختلفة وتطبيق الضغوطات[3].

والتظاهر كأسلوب ينطوي على عنف محلي مجتمعي بالطريقة السلمية هو احد مستلزمات ابداء الرأي، خاصة فيما يتعلق بتردي الاوضاع الاقتصادية، والذي بدوره يؤثر على الاوضاع الاجتماعية، حيث يقصد بالمظاهرة اجتماع عدة اشخاص في طريق او محل عام للتعبير عن ارادة جماعية، او مشاعر مشتركة (ايا كانت دوافع هذه

---

[1] عمر حمزاوي ،«الاحتجاجات الشعبية في بلاد العرب،قوة الناس في مواجهة الحكومات» ، اكتوبر 2019 **www. الاحتجاجات الشعبية .com**.. تم تصفح الموقع بتاريخ2022/0/24 الساعة 16:19.

[2] المرجع نفسه..

[3] المظاهرات العمومية **https://sotor.top/post** ،تم التصفح يوم2022/04/21 على الساعة23:05.

المشاعر ، سياسية ، اجتماعية، اقتصادية) عن طريق الهتافات او الصياح، وحمل اللافتات والشعارات الى غير ذلك، وبالتالي فهي غير مسلحة ولا تعرقل الهدوء العمومي[1].

وتنص المادة 1/15 من القانون رقم:28/89 المؤرخ في:1989/12/31 المتعلق بالاجتماعات و المظاهرات العمومية في التشريع الجزائري الجزائري المعدل والمتمم «على المظاهرات العمومية هي المواكب والاستعراضات او التجمهر، وبصورة عامة جميع المظاهر التي تجري على الطريق العمومي ويجب ان يصرح بها»[2]، وهذه المظاهرات تختلف عن المظاهرات التي تقوم بها فئة من المجتمع للمطالبة بتحسين ظروفها المعيشية و صون كرامتها وتحقيق رفاهيتها، اذ انها تكون باتفاق مسبق وبترخيص من الحكومة ، بل تكون عفوية تبلورت نتيجة اشتراك هؤلاء الافراد في حالة الاستياء التي مستهم ،وأثرت بشكل سلبي على حياتهم فقرروا التظاهر للمطالبة بحقوقهم في الحياة الكريمة ،أي يجمع المتظاهرين هدف واحد ومطالب مشتركة.

الفرع الثالث:الثورة

تعتبر الثورة اخطر مظاهر العنف المحلي المجتمعي، اذ انها يمكن ان تعصف بالدولة ككيان، وتؤثر على امنها واستقرارها، حيث يقول ارسطو في كتابه السياسة عند تعريف الثورة ان جميع انماط الحكم معرضة للثورة والإنقلاب، بما فيها من نمطي الحكم الاساسيين الاوليغاركية و الديمقراطية وهذا ما يسمى بنظام الحكم المتوازن[3].

وهو يرى ان الاوليغاركية والديمقراطية هما عناصر تحقيق العدالة، لكن كليهما لم يسلما من خطر الثورة عندما لا يلبي النظام الحاكم متطلبات الشعب، ومن الممكن تقسيم الثورة

---

[1] سامية عبد اللاوي ،**الرأي العام وتأثيره على النظام السياسي،الجزائر نموذجا**،(الامارات العربية المتحدة،الجمهورية اللبنانية،دار الكتاب الجامعي،2015) ، ص 45.

[2] القانون رقم28/89 المؤرخ في:1989/12/31،المتعلق بالاجتماعات بالمظاهرات العمومية، ج ر عدد 4 مؤرخة في 1990/01/24،ص163.

[3] تعريف الثورة،المظاهرات العمومية https://sotor.com ،تم التصفح يوم2022/04/21 على الساعة23:05.

الى نوعين :النوع الاول يؤدي الى تغير الدستور القائم فيستبدل نظام الحكم بشكل كامل ، والنوع الثاني يهدف الى تغيير الحكام مع البقاء على نظام الحكم القائم، لذلك يتم تعريف الثورة «بأنها اندفاع من الشعب للمطالبة بتغيير الاوضاع السياسية والاجتماعية تغييرا جذريا»، «كما أنها عملية تؤدي الى المطالبة بتغيير النظام السياسي في الدولة من قبل العديد من الافراد الذين يقيمون بنفس تلك الدولة»، وتأخذ الثورة العديد من الصور والمظاهر كالعصيان المدني والذي يعرف بأنه اسم من عصى يعصي عصيانا وهو خلاف الطاعة، واصطلاحا هو مخالفة الامام وعدم طاعته، والعصيان المدني هو تمرد بعض المواطنين المدنيين ضد السلطات الحاكمة ،وطنية كانت او محلية، ويشمل هؤلاء الافراد، الجمهور، والموظفين العموميين »[1]، وهو يأخذ صورة عدم التعاون مع السلطات الحاكمة او المقاومة السلبية لها.

كما ان الثورة هي اسلوب عنيف للتعبير عن الرأي العام، وتندلع حين يرسخ في ضمير الجماهير انه لا فائدة من التعبير الكلامي عن مطالبهم، وآمالهم وحين تكون السلطة الحاكمة في واد ومتطلبات الجماهير في واد آخر[2].

وتكون الثورة في اغلب الاحيان في الدولة الديكتاتورية ، حيث يسود فيها القهر، وتقييد الحريات الفردية فيأخذ الرأي العام شكلا متخفيا او كامنا او داخليا يتكون داخل الافراد، ولكن لا يتم التعبير عنه إلا همسا ،وفي ارتياب وحذر بالغين، فحينما يشعر الشعب بالعزلة ويحس بها لعدم مشاركته في ممارسة شؤون الحكم تسري داخل الافراد روح التذمر واليأس، مما يتولد عنه انفجار في شكل ثورة وانقلاب، وتتميز الثورة عن الانقلاب في انها حركة شعبية تستند الى مجموع الشعب او غالبيته، وتعتمد على قوته لتهدم به النظام من جذوره ، اما الانقلاب فهو حركة محددة النطاق يقوم بها عدد قليل من افراد الشعب

[1] تعريف الثورة،المظاهرات العمومية https://sotor.com ،تم التصفح يوم2022/04/21 على الساعة23:05.

[2] سامية عبد اللاوي،المرجع السابق، ص 57.

ولا تستند الى قوة الشعب بل الى بعض القوى الحكومية القائمة ،ويهدف مجرد الاستيلاء على السلطة لصالح القائمين به[1].

ويعتبر العصر الحديث شاهد على صيغ مقاربة لمصطلح الثورة أخذت اشكالا وأبعادا مختلفة سواء كانت تهدف الى تغيير الايديولوجيات السائدة في مجتمع معين، او اسقاط انظمة الحكم مثل الثورة التونسية التي اندلعت بتاريخ 2010/12/18، التي انتهت بسقوط نظام زين العابدين بن علي ، ثم ثورة مصر في 2011/01/25 التي انتهت بسقوط نظام حسني مبارك ، ثورة 17 فيفري الليبية التي انتهت بمقتل الرئيس معمر القذافي، ثورة اليمن التي اجبرت علي عبد الله صالح على التنحي من الحكم، واحتجاجات سوريا في 15 مارس 2011 والتي ادت الى رفع حالة الطوارئ وتعديل الدستور[2]، إضافة الى مثال الاحداث التي عرفتها الجزائر في اكتوبر 1988 ، والتي ادت الى تغيير الدستور والانتقال من الاحادية الحزبية الى التعديدية الحزبية ، ومن النظام الاشتراكي الى النظام الليبرالي، وكانت اهم اسباب كل هذه الثورات تردي الاوضاع الاجتماعية ، وتعفن الانظمة السياسية وقمع الحقوق والحريات ،وأهمها على الاطلاق تدهور مستوى معيشة الجماهير بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية.

المبحث الثاني: ماهية الأمن المجتمعي

[1] جمال سيد عيد الله عمر ،«الرأي العام ودوره في النظم السياسية المعاصرة» ، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه** ،(جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2005) ، ص 120.

[2] سامية عبد اللاوي،المرجع السابق، ص 120.

ان مفهوم الامن من المفاهيم المعقدة والذي تناولته الدراسات من عدة جوانب، وقد تعددت تعاريف الامن باعتباره احد مرتكزات الدراسات الأمنية كما تعددت النظريات والمدارس التي حاولت تفسيره كل من جانب.

المطلب الأول: مفهوم الأمن والمقاربات المفسرة له

لقد شكل الأمن على مر التاريخ هاجس بالنسبة للدول التي اعتبرت ضمان بقائها واستمرارها من بين أولوياتها الأساسية ، فالأمن هدف تسعى إليه كل الدول كونه احد أهم مقومات الحياة الإنسانية، ومع نهاية الحرب الباردة توسع مفهومه ليشمل فواعل أخرى غير الدول، وتضمن مضامين غير التهديدات التقليدية.

الفرع الأول: تعريف الامن

اولا :الامن لغة

الامن من الامان،بمعنى زوال الخوف، الطمأنينة، الحفظ، عدم الخيانة،الثقة ،التصديق[1]، وغيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة ، وكلمة أمن Sécurité باللغة اللاتينية تعني كذلك التامين Assurance ، والسلم والسلام Pais ، والضمان والتضامن Sureté et solidarité ، وهي مصطلحات لاتينية تعود في الاصل الى sécurition أي المضمون المؤكد sur=securus[2].

ثانيا: الأمن اصطلاحا

يعبر هنري كسنجر عن الامن بأنه « مجموعة التصرفات التي يقوم بها المجتمع سعيا عن طريقها الى حفظ حقه في البقاء».

[1] ابن منظور ،**لسان العرب**،ط 1 ،(القاهرة، دار الحديث للنشر،2003) ، ص 164.

[2] فاتح النور رحموني،المرجع السابق، ص 51.

وهو حسب دائرة المعارف البريطانية « حماية الامة من خطر القهر على يد قوة أجنبية»[1].

وعرفه روبرت مكنمار وزير الدفاع الامريكي الاسبق في كتابه جوهر الامن :« الامن يعني التطور والتنمية سواء منها الإقتصادية، او الاجتماعية ،أو السياسية في ظل حماية مضمونه وان الامن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها، ومواجهاتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة، سواء في الحاضر او المستقبل»

ومن بين اهم تعريفات الامن المعتمدة في الدراسات الأكاديمية:

تعريف ولتر ليبمان« إن الامة تبقى في وضع آمن الى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الاساسية ،اذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب ،و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب».

اما آرنولد وولفر فيعرفه «يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة ،اما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر»[2].

ومن احدث تعريفات الامن وأكثرها تداولا تعريف باري بوزان Barry Buzan الذي يعرفه "العمل على التحرر من التهديد" .

وفي الاسلام فالأمن يعتبر قيمة جوهرية مرتبطة بوجود الانسان وهو يحمل معاني متعددة ومتقاربة(أمن، يأمن آمنة ،آمنهم ،أمنين ،أمنتم ،مطمئنة، تطمئن، أمنا، امنة،آمنكم ، أمنتكم،الأمين) ،ويعني التخويف ، الترهيب من عقاب الله، ويعني في الوقت ذاته الفوز

[1] -2 فاتح النور رحموني،المرجع السابق،ص 52.

بالجزاء الحسن، وجاء في قوله تعالى في سورة قريش« الذي اطعهم من جوع وآمنهم من خوف».

وعليه فيمكن تعريف الامن تعريفا اجرائيا بأنه: الطمأنيـــنة من عدم وجود أي تهديد سواءا على مستوى الافراد (الطمأنينة النفسية، والجسدية)، او على مستوى الجماعة، او علـى مسـتوى الدولـة داخليـا وخارجيـا ، وهـذا لا يتحقـق الا بقـوة الدولـة علـى جميـع الاصعدة(سياسيا، اقتصاديا،اجتماعيا)، داخليا وخارجيا.

الفرع الثاني: المقاربات المفسرة للأمن

لقد عرف مفهوم الامن تطورا وتوسعا تبعا لعناصره ، فبعد ان كان الامن ينحصر في الدولة كموضوع مرجعي ، وفي البعد العسكري كقطاع للتحليل، توسع هذا المفهوم عموديا نحو الجماعات والأفراد، وأفقيا نحو القطاعات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئة[1].

أولا المقاربات الامنية التقليدية

وتندرج ضمن المقاربات الامنية التقليدية النظرية المثالية والواقعية والليبرالية ، ينطلق التصور المثالي من فكرة اساسية ،وهي الامن ويرتبط بمبادئ الاخلاق والمثل العليا ، ويتخذا هذا الشكل تصور وجود نظام دولي قائم على حكم القانون وخاضع لسلطة التنظيم الدولي في كل ما يتعلق بالمجتمع الدولي ،وانطلقت من مسلمات هي فوضوية النظام الدولي ،وهي حالة مؤقتة ،وأن الطبيعة البشرية هي في الاساس مبنية على الفضيلة والخير[2].

---

[1] سيد احمد قوجيلي،« تطور الدراسات الامنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي» ، **مجلة درسات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، عدد 169 ، 2012 ، ص 9.

[2] الطيب بروال ، « الامن والتنمية في منطقة الساحل الافريقي» ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه lmd** ،(جامعة باتنة1،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، 2018–2019) ص 33.

أما النظرية الواقعية فقد ارتكزت على البعد العسكري حيث ينطلق الواقعيون من تصورهم للأمن من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف للأمم ،والقوة مركبة من اجزاء عسكرية و وأخرى غير عسكرية ، والقوة تساعد الدولة على البقاء الذي يعتبر الهدف الاسمى ضمن مفهوم ضيق للامن يرتكز حصرا على الدولة الوطنية ، باعتبارها فاعلا مركزيا ، اهم روادها مورغانتو، ارنولد ولفرز، فريديريك شومان،ادوارد هاليت كار، ولها اتجاهات :الواقعية التقليدية–الواقعية البنيوية –الواقعية الدفاعية – الواقعية الهجومية– الواقعيون الجدد – الاثنو واقعيين[1].

الليبيرالية من المنظورات التي تمتلك تصورا امنيا مخالفا للواقعية، وهي تركز على الامن الجماعي والسلام الديمقراطي، كما تركز على وجود فواعل من غير الدول ، عكس الواقعيين وهي تقوم على اسس اهمها:انه كلما زاد تجربة القطاع الخاص كلما زاد النمو والرفاهية

للمجتمع ، تحرير رأس المال، وإلغاء رقابة الدولة في الحياة الاقتصادية، وتحرير التجارة العالمية، نشر القيم الديمقراطية ، وتقليص الوازع العسكري لان الديمقراطيات في اعتقاداتهم لا تتصارع فيما بينها[2].

ثانيا: المقاربات الامنية الحديثة

وهي تتضمن النظرية البنائية ، وأهم روادها الكسندر وندت ، و البنائية تبحث في مواضيع مختلفة كالهوية والخطاب السياسي ، والقيم الثقافية ،والحقائق و إداراكات صناع القرار، وكل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم الى تغيير الوضع الدوالي من وضع نزاعي الى وضع سلمي ،إن كان هناك ثمة تحول في حقيقة هذه المتغيرات تعبر عن التحولات الدولية الراهنة.

[1] بالة عمار، المرجع السابق، ص ص 40 –48.

[2] الطيب بروال، المرجع السابق، ص 36.

مدرسة كوبنهاجن[1] : والتي يتزعمها المفكر البريطاني "باري بوزان" فقد ذهبت الى تحليل مفهوم الامن بصياغة جديدة مفادها ان القطاع العسكري كقطاع هام في تحديد مفهوم الامن محاولا ايجاد رؤية عميقة حول الدراسات الامنية تشمل جوانب سياسية،اقتصادية ،مجتمعية بيئية ، عسكرية مركزا على اهم قطاع وهو القطاع الاجتماعي او ما يسمى "بالأمن المجتمعي".

المنظور النقدي: بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت تهديدات جديدة للأمن تتسم بكونها تتجاوز حدود الدول، والقوة العسكرية لا تكون صالحة بشكل واضح لمواجهة هذه التهديدات، ولم تعد الدول مهددة خارجيا فقط ،بل اصبحت التهديدات من داخل الدولة ذاتها كالنزاعات المسلحة، العنف المحلي المجتمعي....الخ. ومن هنا حاول رواد المقاربة النقدية التفاعل مع مضاعفات البيئة الامنية الجديدة، حيث توسع التهديد على المستويين العمودي والأفقي ويحتوي التيار النقدي على عدة تيارات من بينها تيار "باري بوزان" ، المركسيون الجدد وكذلك المقاربة النسوية ، ومن اهم كتاب هذا المنظور كين بوث ،جيم انتيكنر[2] JimJeorge Innticknerوقد رفض هذا التصور ربط مفهوم الامن بالحرب ، والأمن الحقيقي حسبهم لا يجب ان يقتصر على غياب الحرب فقط ، بل يجب ان يتضمن اضافة الى ذلك القضاء أو تقليص حدة العنف غير المباشر ،و التركيز على اعتبار الفرد موضوعا مرجعيا أساسيا والدولة تبقى وسيلة لضمان امن هذا الأخير وتحقيق رفاهيته، وعليه فهذه الدراسات النقدية تطرح مستويات جديدة اكثر تعمقا وتوسعا لتحديد مفهوم الامن كالأمن الانساني ،الامن المجتمعي،الامن العالمي.

[1] -2 -الطيب بروال، المرجع السابق ،ص ص 38-41

المطلب الثاني :ماهية الامن المجتمعي

إن العنف المحلي المجتمعي يعتبر ظاهرة تمثل تهديدا للأمن المجتمعي والذي ظهر كبعد من الأبعاد الامنية الاكثر اهمية في الدراسات والتنظيم الامني الاستراتيجي،حيث ينظر في اطار مدرسة «كوبنهاجن» الى الحقل الاجتماعي المجتمعي على انه المصدر الاكثر خطورة نظرا لارتباط تنامي العنف المجتمعي بالمشاكل الاجتماعية وعدة عوامل مثل النمو الديمغرافي الكبير ،الهجرة من الارياف الى المدن ،وكلها من صميم الامن المجتمعي.

الفرع الأول: مفهوم الامن المجتمعي

ان الامن المجتمعي كنموذج تم وضعه لمعالجة قصور الادوات المفاهيمية الموجودة للتحليل في ظل التطورات المعاصرة ،حيث ظهر الامن المجتمعي كنموذج معرفي خلال النقاشات حول موضوع الامن في اوروبا في فترة ما بعد الحرب الباردة ،تم تطويره كمقاربة معرفية بفضل مجموعة من الباحثين بمدرسة كوبنهاجن ،وقد جاءت تلك الدراسات متزامنة مع ما انتجته تلك افترة من معطيات متعلقة بتفكك الاتحاد السوفياتي.

يعد "باري بوزان" اول من طرح مفهوم الامن المجتمعي في كتابه" الناس والخوف والدول" اذ تم التطرق للأمن المجتمعي كواحد من القطاعات الخمس وهي: العسكرية، السياسية، الاقتصادية، البيئية وقد قدم تعريف للأمن المجتمعي بأنه:«القدرة على الاستمرارية والاستدامة ضمن تطورات مقبولة للأنماط التقليدية المتعلقة باللغة والثقافة والدين والعادات»[1].

ويرى بوزان ان الأمن المجتمعي هو واحد من خمسة ابعاد التي يمكن ان تحدث المعضلات الأمنية ،ويضيف ان انعدام الأمن المجتمعي هو احد التهديدات الرئيسية

[1] –منير العمري،«الامن المجتمعي:مفهومه وعلاقته بالقطاعات الامنية الاخرى»،**مجلة افاق العلمية**،المجلد 18، العدد04 ، 2020 ،ص 585.

للدولة الى جانب الابعاد الاخرى للامن المتمثلة في العسكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية.

في حين يعتقد "فأوول وايفر"Ole waever" ان مفهوم الامن المجتمعي هو المفهوم النظري الاكثر انسجاما وتوافقا لتحليل الرهانات الجديدة، وعليه فان كل القطاعات التي قام بوزان بتقسيمها ينظر اليها من زاوية انها مجموعات متفرعة ترجع كلها الى جذع وحيد وهو الدولة،هذه الاخيرة التي تعود عليها كل التساؤلات الأمنية ونجده اعتبر موضوعا و مرجعية امنية في تحليلات وايفر وبالتالي فالنقطة المهمة في اعادة بناء الدراسات الامنية هي التفرقة بين الدولة والمجتمع[1].

ويعرف المجتمع ذاته على أنه «جماعة من الافراد الذين يتفاعلون فيما بينهم في اطار جغرافي محدود وفق مفاهيم مشتركة» أي انه يقوم على اربع ركائز هي الافراد،التفاعل بينهم،الاقليم المشترك،الثقافة المشتركة ،ولهذا يعتبر الامن المجتمعي شعور يجده عموم افراد المجتمع عندما يحسون بمتانة تقاليدهم، واعرافهم ،وممارستهم الاجتماعية ،في حين ان الامن الاجتماعي هو احساس الدولة بالطمأنينة والاستقرار لانعدام الظواهر الاجتماعية التي تتعارض مع قيم المجتمع الاصيلة ومبادئه العليا[2].

الفرع الثاني :علاقة الامن المجتمعي بالأبعاد الامنية الاخرى

ان مفهوم الامن الموسع يركز في احد عناصره على التدخل والترابط بين القطاعات الامنية،ووفق منظور باري بوزان فهذه المجالات ليست بالضرورة منفصلة عن بعضها البعض ، وعليه فان الامن المجتمعي يرتبط مع الابعاد الامنية الاخرى.

---

[1] – الطيب بروال،المرجع السابق،ص24.

[2] –نبيل بن حمزة،«البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري» ، **رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات امنيةواستراتيجية**،(جامعة الجزائر 3،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلاقات الدولية،2013–2014)، ص ص 61،62.

اولا:علاقة الامن المجتمعي بالأمن السياسي

ان الامن السياسي يدل في مضمونه على ما يعنيه من وجود نظام سياسي قام على بناء ديمقراطي ملغي لكافة شروط التعسف ،القهر،التسلط بما يضمن الاحترام الكلي لحاجة المواطنين لتمكينهم من كافة حقوقهم الإنسانية ، وهو مرتبط اساسا بأداء هياكل الدولة السياسية ،وهو بذلك يشكل المدخل الاساسي للتأثير الايجابي او السلبي على باقي الابعاد الاخرى للأمن وفي مقدمتها الامن المجتمعي[1]، حيث ان أي انتهاك يمس الجانب السياسي للأمن قد يكون له اثار مباشرة على الامن المجتمعي ، مثال ذلك ما يحدث في الدول التي تشهد تنوعا إثنيا ، لغويا ودينيا، فقد يكون سبب نشوء معضلات امنية تصل الى حد المطالبة بالانفصال كنوع من العنف المحلي المجتمعي ،نتيجة حرمان اقليات بهذه الدول من حقوق تدخل ضمن المطالب الاساسية كنسبة التمثيل السياسي في المناصب العليا للدولة السماح بإنشاء الاحزاب السياسية، وهيئات المجتمع المدني ،الحق في الترشح لأي منصب سياسي دون تمييز وتفرقة ،والحق في الانتخاب[2] . فهذه الحقوق السياسية هي صمام امان للأمن السياسي الذي بدوره يؤدي الى ضمان مستوى من الامن المجتمعي.

ثانيا:علاقة الامن المجتمعي بالأمن الاقتصادي

ان الامن الاقتصادي حسب التعريف الذي وضعته الامم المتحدة هو:«أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من ان يحيا حياة مستقرة ومشبعة ،أي يتمثل ببساطة في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجته الاساسية وهي الغذاء،الامن الغذائي،الرعاية الصحية الاساسية والتعليم»[3]، ولا تخرج مجمل التعاريف التي تناولت الامن الاقتصادي عن هذا التعريف وهي في العموم تركز على ثلاث نقاط اساسية هي:

---

[1] منير العمري،المرجع السابق ، ص 588.

[2] وليد عبد الحي،«قياس النزعة الانفصالية للاقليات في الوطن العربي،جدليات الاندماج الاجتماعي » ، **مركز العربي للابحاث والدراسات السياسية**،2014، ص ص 104-105.

[3] احمد سمير ،المرجع السابق،ص 11

*امن اقتصادي يعبر عن غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية (عامل الرفاه).

*الامن الاقتصادي يعني التنمية (عامل التنمية).

*الامن الاقتصادي يتجسد في امتلاك المرء للوسائل المادية التي تمكنه من ان يعيش حياة مستقرة ومشبعة[1].

ويشكل الامن الاقتصادي عنصر التحرر من الحاجة ،وهو لا يستقيم الا بتوفر الامن السياسي والمجتمعي[2]،ويذهب باري بوزان الى التأكيد على العلاقة بين العامل الاقتصادي والأمن المجتمعي ويوضح ان القرارات الاقتصادية في الواقع يمكن ان يكون لها تأثير واضح على الجماعات المجتمعية[3]، كما ان الجانب الاقتصادي في شقه المتعلق بمؤثرات الفقر والبطالة ومستوى المعيشة وغيرها من المؤشرات التي ترتبط بالحياة الكريمة للجماعات لها تأثير في عدم ضمان او ضمان الامن المجتمعي ،فحالات الفقر التي تكون بنسب مرتفعة وتدني المستوى المعيشي للأفراد ،وانعدام شروط الرعاية الصحية وتوفر الغذاء كلها تهدد المجتمع ،وتهدد التماسك الاجتماعي وتؤدي الى العنف المحلي المجتمعي.

ثالثا: علاقة الامن القومي بالأمن العسكري

ان الامن العسكري هو احد ابعاد الامن القومي الاكثر فاعلية ووضوح، وهو البعد الذي لا يسمح بضعفه ابدا لأنه يؤدي الى انهيار الدولة، وتعرضها لأخطار وتهديدات عنيفة قد تصل الى حد وقوعها تحت الاحتلال الاجنبي ،وفقدها سيادتها التي هي عنصر من عناصر الدولة، او تقسيمها الى دويلات او ضمها الى دولة اخرى ،وعليه فإن ضعف الامن العسكري يؤثر على باقي ابعاد الامن بما فيها المجتمعي وقوتها تزيد قوة باقي الابعاد الامنية ،حيث ان الامن العسكري في مفهومه يرتبط بمدى جاهزية المؤسسة

---

[1] امينة عمر ،«الامن الاقتصادي»،WWW.GOOGLE.COM ،تم تصفح الموقع يوم:2022/04/15،الساعة:11:00 صباحا.

[2] احمد سمير،المرجع السابق،ص 17.

[3] منير العمري،المرجع السابق، ص ص 589-590.

العسكرية في الدولة على التصدي للاعتداءات الخارجية المحتملة ،وحمايتها من التهديدات الاقليمية والعالمية التي تواجه كيان الدولة وسيادتها وحدودها، بالإضافة الى بناء نظام ردع يكون

بمنزلة جهاز حماية فعال ،وقائم على التدريب والتطوير والتكيف مع بيئة الاخطار ،فغياب الأمن العسكري يعني غياب امن الدولة في حد ذاته وتهديد مباشر للدولة والمجتمع معا[1].

رابعا: علاقة الامن القومي بالأمن البيئي

يعرف الامن البيئي على انه «مجموعة او جملة من السلوكيات الايجابية التي تؤدي الى الحد والمنع من حدوث تأثيرات سلبية في البيئة ، يمكن تسبب تلوثها او تدهورها،او تخريب بعض مكوناتها مما يؤدي بالنتيجة الى اختلال في النظام البيئي المحلي او الاقليمي او العالمي ،وبالتالي في تهديد الامن البيئي في احد او كل هذه الاماكن او انعكاسه السلبي عليه»[2].

ومن هذا التعريف نستخلص ان أي اختلال في النظام البيئي كالأخطار والكوارث المتعلقة بالجانب البيئي قد تكون لها تهديدات امنية عميقة تمس الدولة والأفراد، فالمشاكل البيئية يمكن ان يكون لها تأثير سلبي دائم وخطير وطويل الامد على الظروف المعيشية للشعوب، ويمكن ان تؤدي الى مشاكل اقتصادية واجتماعية مثل الفقر ،انعدام الآمن الغذائي وتردي الاوضاع الصحية والهجرة ،كلها تؤثر سلبا على امن الافراد والمجتمع وبالتالي تهديد للأمن المجتمعي.

[1] سحر الباقي العلي،«اثر التغير المناخي على الامن الوطني الكويتي من خلال البعد الاقتصادي» ، **مذكرة ماجستير**،(الكويت،مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية،2013) ، ص 30.

[2] منير العمري ، المرجع السابق، ص 593.

مما سبق نخلص الى ان الامن المجتمعي يؤثر ويتأثر باقي ابعاد الامن الاخرى ولا يمكن تصور بعد امني دون ان يؤثر او يتأثر ببعد او ابعاد امنية اخرى ،فهي مترابطة في حلقة وفقدان حلقة منها يشكل تهديدا على باقي الحلقات.

الفرع الثالث: المعضلة الامنية المجتمعية

ان المعضلة الامنية المجتمعية تعني بالأساس حالة العداء بين مجموعة مجتمعية تجاه مجموعة اخرى ،او اتجاه الدولة خلافا للأخطار المجتمعية التي تشتمل على التهديدات والمعضلات معا[1]، وتترسخ هذه المعضلة نتيجة فشل وتفكك القيمة المركزية للدولة، او ما يسمى بالدولة الفاشلة، فعندما تخفق الدولة في ان تكون بمثابة اطار القرابة والانتماء الإثني الواسع والتحكم في التفاعل بين مختلف المجموعات الإثنية، التي تشاركها نفس الاقليم تشعر المجموعات باللاأمن ويؤدي ذلك الى تصاعد حدة المعضلة الامنية المجتمعية ،وتسعى هذه المجموعات لتعبر عن وجودها بالخط الذي يفصلها عن الجماعات الأخرى ويزيد سلوكها النزاعي كلما زاد انتمائها الى الجماعة العرقية وتمتد الى لعبة صفرية أي السعي لإزالة الآخر من الوجود عبر التصفية الاثنية ، وتتخذ المعضلة الامنية المجتمعية شكلين[2]:

أولا- الشكل العنيف او المسلح:

ان ردة الفعل في الدفاع عن الهوية قد تتخذ شكلا عنيفا باستخدام الوسائل العسكرية العنيفة ،وعلى وجه الخصوص الحالة التي يكون فيها ترابط و صلة بين الهوية والارض، أي الدفاع عن "الوطن التاريخي"، فحالة الخطر موجهة ضد المجتمع ،ومثالها ازمة روندا بين قبائل"الهوتو والتوتسي" التي اتخذت شكل مجازر جماعية ،حيث شهدت حملات من

[1] منير العمري،«الامن المجتمعي المغاربي بين الاخطار المتنامية والآليات الضامنة ،دراسة حالة الجزائر والمغرب»،**المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية**،المجلد 8،العدد 1،2020، ص 160.

[2] المرجع نفسه ، ص 161.

التطهير العرقي سنة 1994، فالشكل العنيف للمعضلة الامنية يصل في اقصى مداه الى صدمات دامية ،وفي بعض الاحيان موجات من التطهير العرقي.

ثانيا-الشكل غير العنيف ،غير المسلح:

ان المفهوم غير العسكري للدفاع على المستوى الداخلي(داخل الدولة) يهتم بالأخطار التي تمثلها بعض الجماعات التي لا تمثل بالضرورة خطرا مسلحا، انما خطر ديموغرافي بشري، والوظيفة السياسية هنا تهدف للحفاظ على المجتمع ،ومعتقداته وممارساته وضروراته الحيوية، وتأمين ثقافته، يوضح روبرت هايدن على سبيل المثال الاخطار على هوية المجتمع التي يمكن ان تصل الى درجة التطهير العرقي في بعض المجتمعات انطلاقا من اعتبارات ديموغرافية ،وبالتالي فان المعضلة الامنية التي تتخذ الشكل غير العسكري، وغير العنيف قد تكون عن طريق وسائل ثقافية او اعلامية، خاصة مع التطور التكنولوجي لوسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي، وسياسية، او ديمغرافية في سبيل الدفاع عن جوهر هويتها واستمرارية امنها المجتمعي.

ويرى باري بوزان ان المعضلة الامنية المجتمعية عندما تحس مجموعة ما باللاأمن ازاء السلطة الاقليمية او المجموعات التي تشاركها نفس الاقليم ،وهي قد تنعكس على مستوى التهديدات التي تستشفها هذه المجموعات تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون المساس بلغتها، ثقافتها، دينها، عاداتها، وهويتها بشكل عام، ولكن تصاعد حدة المعضلة الامنية المجتمعية نتائجها تكون خطيرة وتمتد من التنافس لاستنفاذ مواد نادرة(كالمواد الطبيعية او المخصصات الحكومية) الى السعي لإزالة الطرف الاخر من الوجود عبر التصفية ،وهذا ما يؤدي الى انهيار احتكار الدول لاستعمال وسائل العنف، او الاقرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع الى اثارة النعرات الإثنية في المجتمع[1].

[1] عادل زقاغ ،المرجع السابق ، ص 107.

المطلب الثالث :المقاربات المفسرة للأمن المجتمعي

لقد تعددت النظريات و المقاربات التي جاءت لتفسير مفهوم الأمن الموسع بعد الحرب الباردة ،وليس فقط تفسيره ،بل تبريره أهمها مقاربة الأمن المجتمعي–الأمن الانساني–الأمننة وهو ما سنتعرض له من خلال هذا المطلب وفقا للفروع أدناه.

الفرع الأول:مقاربة الأمن المجتمعي

ان الامن المجتمعي واحد من اهم عناصر البحث في الدراسات الامنية المعاصرة، فقد تجاوز الرؤى التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات امن الدولة الى اعتباره كيان قائم بذاته، وموضوعا متميزا للأمن وفق "دوركايم" "تعرف المجتمعات على انها وحدات مكونة من مجموعة من الافراد التي بفضل اعتقاداتها الدينية ومشاعرها الوطنية المشتركة تحس بوجود روابط بينها على شكل جماعي مستقل ويفوق مجموع وعيها الفردي"، وتبعا لذلك فقد اكدت موسوعة مدرسة كوبنهاجن على ان العولمة المعاصرة قد اثرت وبشكل كبير على الهويات المجتمعية التي وجدت نفسها مهددة بطائفة من العوامل كتدفق الهجرات والاستيراد القسري للثقافات الاجنبية المغايرة ،بالإضافة الى الاندماج في وحدات اكثر اتساعا[1].

ومن هذا المنطلق يتمحور الامن المجتمعي حول الهوية ،او بعبارة اخرى حول ما يمكن الجماعة من الاشارة الى نفسها بضمير «نحن» «us » في المقابل الاخر الذي قد يشكل تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل أمة ،إثنية، جماعة دينية،..... الخ.

وفي خضم النظام الدولي المعاصر، يعنى الامن المجتمعي بمدى قدرة مجتمع ما الحفاظ على سماته الخاصة في سياق من الظروف المتغيرة، وتهديدات فعلية أو محتملة،وبدقة اكثر فهو يرجع الى استمرارية ضمن شروط مقبولة للتطور، النماذج التقليدية للغة ، الثقافة، والروابط بالإضافة الى الهوية والشعائر الدينية و الوطنية، وبهذا النوع من

[1] خالد المجري،«النظرية البنائية في العلاقات الدولية»،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ،عدد2014،2 ،ص 328.

التعريف من الصعب جدا التحديد بموضوعية فيما اذا كان هناك تهديد للأمن المجتمعي من عدمه، و الطريقة المثلى هي التركيز على دراسة المسار الذي تدرك من خلاله جماعة ما ان هويتها مهددة، لانه على هذا الاساس تبدأ في التصرف بطريقة امنية[1].

الفرع الثاني:مقاربة الامن الانساني

تعود فكرة الامن الانساني الى عقود قديمة من الزمن ،تم التطرق اليها من طرف العديد من المفكرين والفلاسفة في مختلف كتاباتهم، ونجد من بين هؤلاء «مونتيسيكيو» الذي طالب بالاهتمام بحرية الافراد الذاتية بدل الاهتمام بالأمن الذي تضمنه الدول، لكن بروز الأمن الانساني كمفهوم جديد في ميدان العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية كان في النصف الثاني من القرن الماضي، وكان نتيجة التحولات الدولية لاسيما بسبب انتشار الصراعات الداخلية التي خلفت ورائها الالاف من الضحايا والأوبئة ،التي اصبحت تفتك بالملايين من البشر سنويا ،هذا الواقع المعقد فرض ضرورة اعادة التأكيد على الفرد كمرجعية وكموضوع للدراسات الامنية ، ومع نهاية الحرب الباردة مباشرة شهدت مختلف الخطابات المتعلقة بموضوع الامن تحولات جذرية عميقة، بعدما مهد لها باري بوزان بأعماله التجديدية مع نهاية الثمانينات ،وبالتالي اصبح المهتمون بالدراسات الامنية ينظرون الى موضوع الامن نظرة اوسع تعدى المجال العسكري الى مجالات اخرى اقتصادية ،واجتماعية ،وحتى ثقافية وبيئية[2].

[1] خالد المجري ،المرجع نفسه، ص 329.

[2] على مدوني،«قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الامن والاستقرار فيها» ،**اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا**،(جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2013-2014) ، ص 97

أولا:تعريف الامن الانساني

لقد تناولت العديد من التعريفات للأمن الانساني. فعرفه محبوب الحق:« بانه يعني امن الانسان بدلا من امن الارض،و أمن الافراد بدلا من أمن الامم ، و الامن من خلال التنمية ،وليس من خلال الاسلحة وهو امن الافراد في كل مكان، في منازلهم وفي وظائفهم[1]»

كما اشار وزير الخارجية الكندي السابق(liyod ascworth) في تحليله عن الامن الانساني"ان الامن الانساني يتضمن الامن ضد الحرمان الاقتصادي،نوعية مقبولة من الحياه،وضمان لحقوق الانسان الاساسية"[2].

ويعطي "بول هينبيكر" مفهوم الأمن الانساني ويربطه في علاقة مع الأمن القومي على اعتبار ان الثاني بالضرورة مكمل لتحقيق الاول ،ويعرفه كما يلي:«الأمن الانساني يركز على الافراد والمجتمعات بدلا من الدول لتحقيق بقاء البشر،والأمن الانساني يركز على مصادر التهديد العسكرية و غير العسكرية ،اذ يعد امن وبقاء الافراد جزءا مكملا لتحقيق الامن العالمي ، كما انه يكمل ولا يحل محل مفهوم الامن القومي ،يضاف الى ذلك ان تحقيق الامن الانساني يعتمد على ادوات جديدة منها دور المنظمات غير الحكومية»[3].

ويعرف التقرير الذي اصدره برنامج الامم المتحدة الانمائي (PNUD) في 1994 م، والذي يعود لإسهاماته الفصل لتبلور الامن الانساني كمقاربة ومفهوم تطبيقي للامن، والذي ادخله بقوة في الدراسات الامنية الموسعة وفي الاهتمامات الدولية وتعميم استخدامه متجاوزا بذلك المنظور التقليدي (الواقعي) ،ويعرف الامن الانساني كما يلي:« هو تحرر الانسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق والتي تتعرض لها حمايته وحريته»[4] ،وعليه يمكن ان نعطي تعريفا اجرائيا للأمن الانساني لا يخرج عن

---

[1] نبيل بن حمزة،المرجع السابق، ص 42.

[2] المرجع نفسه، ص 43

[3] المرجع نفسه،ص 45.

[4] عمار بالة،«التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن القومي الجزائري–مالي نموذجا» ، **اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه**(جامعة باتنة 1،كلية الحقوق والعلوم اسياسية،قسم العلوم السياسية،2017–2018)، ص 81

التعاريف السابقة ،حيث يمكن اعتبار الامن الانساني هو شعور الافراد داخل مجتمعاتهم بالطمأنينة والتي لا تتأتى إلا بتوافر وتظافر مستويات وأبعاد الامن المتمثلة في الامن الغذائي،الامن الاقتصادي،الامن الصحي ،الامن العسكري،الامن البيئي،الامن السياسي وبالتالي تحقيق الامن القومي والذي ينعكس على امن البشرية.

ثانيا:خصائص ومكونات الامن الانساني

لقد حدد تقرير التنمية البشرية المذكور سالفا اربعة خصائص اساسية للأمن الانساني وهي[1]:

1-الامن الانساني شامل عالمي ، فهو حق في كل مكان.

2-مكونات الامن الانساني متكاملة يتوقف كل منها على الاخر وهو لا يتحقق الا من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة، والحكم الرشيد والمساواة الاجتماعية، وسيادة القانون،وانعدام التهديدات والخوف بأشكاله المختلفة[2].

3-الامن الانساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة و هي اسهل من التدخل اللاحق.

4-الامن الانساني محوره الانسان و يتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان، حيث ان صون كرامة البشرية، وكرامة الانسان وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية ضمن اطار التنمية بمفهومها الشامل، والتي تتداخل فيه الابعاد الانسانية والثقافية، والاجتماعية والاقتصادية هي مقصد ومحتوى الامن الانساني[3] وبدونها لا يتحقق الامن القومي.

اما فيما يخص مكونات الامن الانساني فقد حدد التقرير (تقرير الامم المتحدة الصادر عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لسنة 1994) في شقين الاول:هو حرية من الحاجة،والثاني هو الحرية من الخوف، وإضافت تقارير اخرى شقا اخر، وهو الحرية في الحياة بكرامة، وقد حاولت اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية المنعقدة بدورتها سنة 1987 اعطاء تعريف للتنمية المستدامة حينما اكدت ارتباط هذا المفهوم بكل ما يتصل

---

[1] عمار بالة،المرجع السابق، ص 81.

[2] محمود شاكر سعيد،خالد بن عبد العزيز الحرفشي،**مفاهيم امنية**، ط1 ،(الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،2010) ، ص 11.

[3] المرجع نفسه، ص 11.

بحماية البيئة وصولا الى قمة ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992 م، والتي كرست رسميا وعالميا مفهوم التنمية المستدامة الذي يرتكز على ثلاث(3) اسس تشمل التطور الاقتصادي ،العدالة الاجتماعية،والحفاظ على البيئة[1]. كما حدد التقرير الأممي تهديدات الامن الانساني عسكرية(حروب داخلية،انتشار الاسلحة الخفيفة،العنف المحلي،...)، غير عسكرية(انتهاك حقوق الانسان ، المجاعة، الفقر، الاوبئة...) ، وحدوثها مؤشر على الدخول في حالة اللاأمن وفق الجدول الاتي[2]:

الجدول رقم 01: انواع التهديدات المحتملة للأمن الانساني

قطاعات الامن	امثلة عن التهديدات الاساسية
الامن الاقتصادي	الفقر المستدام– البطالة
الامن الغذائي	الجوع– المجاعة
الامن الصحي	الامراض المعدية القاتلة–سوء التغذية–عدم الحصول على الرعاية الصحية الضرورية
الامن البيئي	تدهور البيئة–استنزاف الموارد–الكوارث الطبيعية–التلوث
الامن الشخصي	العنف الجسدي– الجريمة–الارهاب–العنف الاسري–عمالة الاطفال
الامن المجتمعي	التوترات العرقية والدينية وتلك المتعلقة بالهوية
الامن السياسي	القمع السياسي–انتهاك حقوق الانسان

المصدر:عمار بالة ،"التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي و تداعياتها على الامن القومي الجزائري–مالي نموذجا–"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة،(جامعة باتنة 1،كلية الحقوق والعلوم اسياسية،قسم العلوم السياسية،2017–2018)،ص83.

[1] عمار بالة،المرجع السابق،ص 28.

[2] المرجع نفسه، ص 83.

الفرع الثالث:نظرية الأمننة

لقد برزت الأمننة (Securitization) كأحد المفاهيم المفتاحية لمدرسة كوبنهاجن لما اقرت ان مفهوم الامن مفهوم غير ثابت، بل هو بناء اجتماعي ينشأ عبر المدرسة، وبشكل ديناميكي ،غايته تامين كيان او مرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة به، وهي (الأمننة) احد مكونات البرنامج البحثي لمدرسة كوبنهاجن[1].

اولا:تعريف الأمننة (Securitization)

تعتبر الأمننة من المفاهيم الاساسية المتداولة بكثرة في الدراسات الامنية والعلاقات الدولية في مرحلة مابعد الحرب الباردة ، وهو ماجعل بعض المختصين يعتبرها مهيمنة في الدراسات الأمنية، ويرجع الفضل بشكل عام في بناء مفهوم ونظرية الأمنة الى مدرسة كوبنهاجن للدراسات الامنية ،وبشكل خاص للأستاذين اولي ويفر "Ole waever" و باري بوزان " barry buzan" ،والأمننة كمصطلح متداول في العلاقات الدولية يعني قيام الفاعلين في الدولة بعملية تحويل المواضيع الى مسائل أمنية، بمعنى اخر هي نسخة معقدة من تسييس (Politicisation) تسمح باستخدام معاني استثنائية باسم الامن[2].

والقضايا التي تؤمنن لا تمثل بالضروة قضايا اساسية لبقاء الدولة، بل ربما تمثل قضايا متعلقة بمشكلة وجودية تمس الافراد، بينما تدرس الأمننة كيفية تحول بعض القضايا من فاعل الى مشكلة امنية ،ثم اتخاذها كذريعة لاستخدام التدابير الاستثنائية لحلها.

ويقول تيري براسبنين بالزاك : الأمننة هي ممارسة تحكمها القواعد، نجاحها لا يعني بالضرورة اعتمادها على وجود تهديد حقيقي ، بل القدرة الاستطرادية لمنح دفعة تقدم

---

[1] عادل زقاغ،«المعضلة الامنية المجتمعية،خطاب الامنة وصناعةالسياسة العامة»، **مجلة دفاترالسياسة و القانون**، لعدد 05،جوان 2011،ص 109.

[2] عبد الله جعفري كوفلي،«نظرية الامنة، قراءة نقدية» الموقع : **/Https :// SHAfaq/02.com**.تم التصفح بتاريخ:2022/04/19، الساعة 21:00.

الجانب العام للقضية ، حيث يقول بوزان:«الأمننة ليست مجرد تحركات امنية، بل تصبح من خلالها القضايا مؤمننة عندما يتقبلها الجمهور[1]» .

وبتعبير اخر فالأمننة هي ذلك البناء اللغوي البراغماتي الممارس من نخبة ما ،والقائم على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي او المعنوي لمرجعية امنية ما، (قد تكون الفرد او الجماعة، او الدولة ،او الهوية بهدف شرعنة اللجوء لترتيبات استثناية، منها تامين (الكيان/المرجعية) محل التهديد من المخاطر المحدقة به)[2].

وعليه فمفهوم الأمننة مؤشر الى تصنيف قضية ما بوصفها قضية امنية عبر عملية ذات بنية خطابية (تعتمد على ما يسمى اثر فعل الخطاب) تقود الى فهم تذاتانيIntersubjective انطلاقا من حجة ان عدم المواجهة الفورية لهذه المشكلة قد يؤدي الى عواقب وخيمة.

وقد ارتبط ظهور اطروحة كوبنهاجن حول الأمننة (اضفاء الطابع الامني) بتحولات التفاعلات الدولية عبر التغيير في طبيعة المخاطر والتهديدات، اضافة الى تزايد اهمية قضايا « السياسة الدنيا Law Politics» مثل: الفقر ،الأمراض ،الأوبئة...الخ ، بحيث لم تعد تقل أهمية عن قضايا السياسة العليا "High Politics" المرتبطة بالمسائل الامنية والعسكرية التقليدية ،كصراعات الحدود، سباق التسلح ، الانتشار النووي....الخ ،علاوة على تصاعد تأثير الثقافة والهوية في العلاقات الدولية، والتداخل العضوي بين الهوية(القيم،والأمن) كأحد تجليات الأمننة[3].

---

[1] عبد الله جعفر كوفلي :المرجع السابق.

[2] وهيبة تباني،«الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي،دراسة حالة:ظاهرة الارهاب»،**مذكرة لنيل شهادة الماجستير** ،(جامعة مولود معمري،تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسيةوالعلاقات الدولية،2014) ، ص 37.

[3] محمد عبد الله يونس،«الابعاد الثقافية للامن الوطني»،**مجلة اتجهات الاحداث،** عدد8. مارس 2015،ص 3.

ثانيا: عناصر عملية الأمننة

إن الأمننة هي عملية ذات بنية خطابية تعني اضفاء الطابع الامني على قضية لا امنية في الأساس، وذلك انطلاقا من حجة أن عدم مواجهة هذه المشكلة فورا، قد يؤدي الى عواقب سلبية عظيمة لا تحمد عقباها، ويتجلى العنصر المحوري في « نظرية الأمننة» في تلك الطريقة التي تجعل من قضية ما مصدر تهديد وجودي حقيقي، والتي ترتبط بالأساس بعملية خطابية لغوية متبناة من قبل ممثلي الدولة[1].

والبناء الخطابي لأي فعل امن بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن يحتاج الى 03 لبنات ضرورية وهي:

1-تحديد التهديدات الوجودية: أي تحديد التهديدات المزعوم والذي يمس بقاء الافراد ، الجماعات ...الخ.

2-تحديد التدابير الطارئة التي يمكن من خلالها ضبط التهديدات والسيطرة عليها.

3-مدى نجاح الخطاب في الحصول على رضى الجمهور.

وترتكز الأمننة على اربع عناصر او وحدات مكونة لها وهي:[2]

أ-الكيان المرجعي:ويقصد به مجموع الاشياء التي ينظر اليها بأنها مهددة وجوديا ، وبهذا لها شرعية الادعاء بالبقاء ،ولعل هذا ما يترجم من خلال الخطاب الامني المتين من قبل الفواعل الأمنية ،قد يكون الكيان المرجعي فردا ،مجتمع،...الخ.

ب-فاعل الأمننة(او ما يسمى الفاعل الامني): الفواعل الامنية هي المسؤولة عن الفعل الخطابي، قد تكون شخصا هو صانع قرار الدولة، أو النخبة الحاكمة ،أو منظمة دولية،أي الفاعل الامني هو المكلف بأمننة القضية او التهديد.

---

[1] أمينة قلعي ، «مدرسة كوبنهاجن»،الامننة ودور فعل الخطابة في تحديد المسالة الامنية »،**المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولة**، العدد 11 ،ديسمبر 2018 ،ص 209.

[2] المرجع نفسه،ص ص 209-210.

ج-الفعل الخطابي (فعل الكلام): يعتبر فعل الكلام بداية لعملية الأمننة، وهو يتمثل في مجموعة التعبيرات والمفردات التخصصية المستخدمة من قبل الفواعل الأمنية، من اجل مخاطبة التهديد الوجودي المفترض، وإضفاء القبعة الامنية عليه، وهذا من أجل حماية الكيان المرجعي، لذا يتوقف نجاح "الأمننة" حسب منظريها على قدرة خطاب الفاعل الامني على اقناع الجمهور.

د-الفواعل الوظيفية:دورهم التأثير على القرارات الامنية دون السعي او محاولة لأمننة أي قضية مثل اللوبيات،جماعات الضغط والمصالح، البارونات....الخ.

خلاصة الفصل الأول:

لقد أدى تطور الدراسات الامنية ، وظهور تهديدات جديدة غير التهديدات التقليدية لأمن الدولة و المجتمع، إلى اعتبار الفرد (الانسان) محور الدراسات الأمنية الحديثة خاصة مدرسة "كوبنهاجن"،التي إهتمت وطورت دراسة الامن الانساني لما له من علاقة وتأثير على باقي أبعاد ومستويات الامن .

ويعتبر العنف المحلي المجتمعي أحد أهم مهددات الامن المجتمعي من مقترب الامن الانساني ،والامن المجتمعي وهو حقل خصب لتفعيل نظرية الأمننة ،التي تجعل الخطاب موجها للأفراد قصد إقناعهم بخطورة هذا العنف على امن المجتمع وامن الدولة .

و ينتج العنف المحلي المجتمعي بسبب تفاعل عدة عوامل أهمها السياسية، الاجتماعية، و الاقتصادية، وتتجلى مظاهره في الاحتجاجات ،المظاهرات ،التمرد والثورات وهي أخطر مظاهره ، وهو بذلك يشكل خطورة على الامن المجتمعي و الامن الوطني ،وكذا القومي، وبالتالي التأثير على باقي ابعاد الامن.

الفصل الثاني:

تأثير الاوضاع الاقتصادية على العنف المحلي المجتمعي داخل الدولة، وسياساتها لمواجهته

الفصل الثاني :تأثير الاوضاع الاقتصادية على العنف المحلي المجتمعي و سياساتها لمواجهته

إن الاقتصاد يمثل أحد أهم الأسس التي تساهم في بناء دول و مجتمعات قوية ، و منه فالمساس به يؤدي إلى ضعف التنمية و النمو الاقتصادي، و إنتشار الفقر والبطالة، و إنعدام أهم شروط الحياة الكريمة المتمثلة في الرعاية الصحية ،تحقيق الأمن الغذائي ، البيئي، الصحي ...الخ ، و هي أهم وظائف الدولة ، حيث أن تعاطي الدولة مع تردي الاوضاع الاقتصادية له تأثير على أمن المجتمع إيجابا، أو يكون مصدرا من مصادر العنف المحلي المجتمعي في حالة التعاطي السلبي ، وعدم الجدية و السعي لإيجاد حلول لهذا التردي، و نتعرض في هذا الفصل من خلال المبحث الاول لأسباب و مظاهر تردي الاوضاع الاقتصادية في الدولة ، و هي غالبا عامل مشترك بين دول العالم مع التفاوت في الحدة و التأثير، و في المبحث الثاني سياسات الدولة في التعامل ومعالجة تردي الاوضاع الاقتصادية.

المبحث الأول: أسباب ومظاهر تردي الأوضاع الاقتصادية في الدولة

إن تردي الاوضاع الاقتصادية في اغلب دول العالم لا تخرج عن كونها نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل ، و ترابطها ببعضها البعض و لا تخرج هذه العوامل عن كونها سياسية–إجتماعية–إقتصادية، كما تنعكس أثار التردي على الصعيد السياسي– الاجتماعي– والاقتصادي .

المطلب الاول:اسباب تردي الاوضاع الاقتصادية في الدولة

يعود تردي الاوضاع الاقتصادية في الدولة الى مجموعة من الاسباب التي ترتبط فيما بينها بعلاقة اتصال و تأثير ، وتأثر وهي اسباب سياسية–اجتماعية–اقتصادية.

الفرع الاول:الاسباب السياسية

إن عدم الاستقرار السياسي في الدولة كتعاقب الحكومات ، الذي ينجر عنه عدم إتمام المشاريع ،وتقييد الحريات ،وسوء تسيير بعض ملفات الدولة و البيروقراطية، و الفساد الاداري و تبديد المال العام كان له أثر كبير في تردي الاوضاع الاقتصادية ، وتأجيج موجات العنف لدى المجتمع خاصة فئة الشباب جراء عدم ثقته في النخب الحاكمة، خاصة فيما يتعلق بالوعود الكاذبة، و التي لا تتعدى الحملات الانتخابية لإعتلاء سدة الحكم[1]، و خير شاهد على ذلك الشعارات التي نادى بها المحتجون خلال ثورات الربيع العربي، و التي اجمعت على المطالبة بسقوط الانظمة و رحيل الحكام ،ترجمة للهوة بين الحكام و المحكومين ، وهو ما يخلق حالة من اللاأمن السياسي ، حيث يشعر الافراد بحالة اللاأمن هذه في مجتمع لا تحترم فيه حقوقه الانسانية الأساسية ، وتكثر فيه الممارسات القمعية من قبل الدولة ضد حرية التعبير و الرأي، و غياب العدالة الإجتماعية الذي أثر مباشرة على الاوضاع الاقتصادية للأفراد ، وكافة فئات المجتمع ، ما جعل المتظاهرين في هذه الثورات يرفعون شعارا رسميا "عيش-حرية-عدالة اجتماعية"[2].

و يربط جونسون عدم الاستقرار السياسي في الدولة بعدم فاعلية المؤسسات السياسية في تلبية مطالب الجماهير، أو الاستجابة لآمالهم مما يفضي إلى حالة من النفور السياسي بدرجات متفاوتة[3]، و عدم الاستقرار السياسي هو عامل إضعاف للتنمية، و بالتالي سبب لتردي الاوضاع الاقتصادية ، إضافة إلى أن التنمية ترتبط إرتباطا وثيقا بنظرية الخوف ، والتي تعني أن ظروف التنمية الشاملة تناقض تردي الاوضاع الاقتصادية و تدهورها ،

[1]-بوبكر هشام ،ناجي ليتيم،"أسباب العنف الشبابي بالجزائر ،معاني و أبعاد ودلالات"، **مجلة مقاربات**،مجلد4،العدد2016،01،ص19.

[2]-احمد سمير،"الأمن الاقتصادي"،المرجع السابق،ص21.

[3]-حارث قحطان عبد الله،"العنف السياسي و تأثيره في إضعاف التنمية في المجتمعات العربية"،**مجلة دفاتر السياسة و القانون**،المجلد11،العدد الأول،جانفي2019،ص189.

وهي تحتاج لتتحقق إلى إستقرار شامل، و لاسيما الاستقرار السياسي، وهناك علاقة عكسية بين التنمية الشاملة ،أو الاقتصادية و العنف بشكل عام و خصوصا السياسي ، أي كلما تزايدت مظاهر الاصلاح الاقتصادي إنحسرت مظاهر العنف والعكس صحيح[1].

الفرع الثاني:الاسباب الاجتماعية

يعتبر عامل ارتفاع عدد السكان (النمو الديموغرافي) في الدولة أهم العوامل المتسببة في تردي الأوضاع الاقتصادية، حيث يعتبر هذا العامل عامل ضغط على الدولة، ويؤدي إلى إخفاق خطط الدولة لتحسين مستوى المعيشة، وبرامج تخفيف الفقر كما يساهم في تقليل فرص العمل، و بالتالي عرقلة النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال انتقل عدد السكان في الجزائر من 25.022.000 سنة 1990 الى 39.114.000 سنة 2014 [2]، كما يؤدي نزوح السكان من الريف إلى المدينة الى تفاقم الوضع الاقتصادي، وزيادة الضغوط على الموارد المخصصة للتعليم و الصحة ،و الاسكان و العمران العشوائي ، وزيادة الطلب على مختلف السلع و الخدمات مقابل عدم كفاية العرض ،وهو ما ينتج عنه تدريجيا تدني مستوى المعيشة وتدهور الاوضاع الاقتصادية، ناهيك عن جودة الخدمات التي تقل كلما ارتفاع عدد السكان، فضعف التعليم و رداءته يؤثر على تطوير رأس المال البشري من خلال إخفاقه في إكسابهم (المتعلمين) القدرات و المهارات اللازمة التي تمنحهم الدخل، والذي يساعدهم على تحسين مستواهم المعيشي، وتعتبر البطالة ثاني سبب إجتماعي لتردي الاوضاع الاقتصادية حيث تعتبر البطالة في مفهومها الاقتصادي الدقيق عدم قدرة الافراد القادرين على العمل إيجاد الاعمال المطلوبة ،أو هي زيادة نسبة الراغبين في العمل على الاعمال المتوفرة في المجتمع[3]،وهذه الآفة أو المشكلة تؤدي إلى الشعور بالتهميش و الاقصاء،وينتج عنها عدم الانفاق جراء انعدام الدخل ،وتتوالى

[1]–حارث قحطان عبد الله، المرجع السابق،ص187.

[2]–أم الخير السوفي ،"السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة للحد من الفقر في الجزائر"،**مجلة التمكين الاجتماعي**،المجلد 2،عدد3،سبتمبر 2020،ص112.

[3]–لطفي دنبري ،"مقاربة إقتصادية لدوافع العنف عند الشباب"،المرجع السابق،ص430.

سلبياتها كعدم القدرة على إشباع حاجيات الافراد، وتدهور وتفكك الأسرة التي هي نواة المجتمع.

الفرع الثالث:الاسباب الاقتصادية

إن تغيير طبيعة الاقتصاد في الدولة قد يحدث صدمة تبرز من خلال تدهور الاوضاع الاقتصادية كالإنتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبيرالي، كما تعد الازمات المالية العالمية سببا في تدهور الاوضاع الاقتصادية على جميع دول العالم بدرجات متفاوتة، وتشارك في تأزم هذه الاوضاع التقلبات الاقتصادية، ففترات الكساد تتميز بإنخفاض أسعار السلع و الخدمات، نظرا لقلة الطلب عليها و انخفاض أجور العمال، وتوقف الكثير من المشاريع الاقتصادية ما ينتج عنه تعريض العمال للبطالة ، وينتج التضخم بدوره آثارا سلبية على إقتصاد الدولة حيث يضعف القوة الشرائية للوحدة النقدية بسبب ارتفاع الاسعار إلى مستويات عالية ، ويعرف التضخم بأنه"هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما، و الناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة"[1]، وهو ينتج آثارا مباشرة على الاسعار برفعها الى أعلى المستويات ما يضعف القدرة الشرائية لأصحاب الدخل الثابت، و يرفع تكاليف المعيشة ما يجعلهم عاجزين عن تأمين باقي متطلباتهم من صحة ،و سكن ،وتعليم وتأمين إجتماعي ...الخ.

و تلعب العقوبات الاقتصادية التي تفرض على الدول خلال الازمات و بحجة وقف انتهاكات حقوق الإنسان هذه العقوبات التي تفرض من طرف بعض الدول الكبرى ، أو المنظمات العالمية ،أو الاقليمية (في وقت النزاع،أو في وقت السلم) دورا هاما في تردي

[1]–اسماعيل عبد الرحمان،حربي عريقات،**"مفاهيم و نظم اقتصادية"**،ط1،(الاردن:دار وائل للنشر،2004)،ص163

الاوضاع الاقتصادية للدول المعاقبة ، وتترك أضرارا إقتصادية و اجتماعية على شعب هذه الدول [1]، ومثالها العقوبات التي قرضت على العراق ،ليبيا،إيران...الخ.

المطلب الثاني: مظاهر تردي الاوضاع الاقتصادية في الدولة

إن تردي الاوضاع الاقتصادية في الدولة له إنعكاسات مباشرة على حياة الافراد و الجماعات المكونة للمجتمع ، وتتجلى مظاهر هذا التردي على المستويات: السياسي– الاجتماعي –الاقتصادي.

الفرع الاول:على المستوى السياسي

يخلق تردي الاوضاع الاقتصادية على المستوى المجتمعي نوعا من التذمر و السخط لدى فئات المجتمع خاصة الهشة منه، و يعبر عن هذا السخط و التذمر عبر عدة قنوات أهمها رفض النظام الحاكم بإعتباره أساس هذا التردي نتيجة سياساته الفاشلة ، وعدم جديته في إيجاد حلول جذرية لمسببات تردي الاوضاع الاقتصادية، و كذا محسوبيته وفساده، و إهدار المال العام، و هو ما ينعكس سلبا على مشاركة الافراد في الحياة السياسية سواء بالترشح للمناصب السياسية المختلفة، و المجالس المنتخبة (الوطنية و المحلية)، أو العزوف عن الإنتخاب، وهو ما يفسر ضعف نسب المشاركة في مختلف الاقتراعات، تعبيرا عن عدم الثقة و إيلاء الاهتمام لمختلف المؤسسات السياسية، الهيئات المركزية، التنفيذية، التشريعية و الاحزاب، نظرا لعدم تمكنها من أداء ادوارها في التعبير كما يجب عن المصالح و الاغراض المنوطة بها، أو صياغة سياسات تتفق و هذه الاغراض، وهو ما عبر عنه هنتنغتون "بالتفسخ السياسي"[2] .

كما يشغل تردي الاوضاع الاقتصادية الجزء الأكبر في حياة الافراد و فئات المجتمع بإيجاد الحلول الكفيلة بمواجهته، و هو ما يجعل الانخراط في الاحزاب و الحياة السياسية آخر إهتماماتها.

---

[1]–احمد سمير،المرجع السابق،ص35.

[2]–حارث قحطان عبد الله، المرجع السابق،ص188.

الفرع الثاني: على المستوى الاجتماعي

تختلف آثار تردي الاوضاع الاقتصادية على المجتمعات، لكن مظاهرها تشترك في:

أ-**تدني مستوى معيشة الافراد** : إن مصطلح مستوى المعيشة لم يستخدم إلا في سنة 1945 م على يد "جوزيف دافير"، أما قبل ذلك فكان يستخدم مصطلح الفقر و الغنى، الذي عبر عنه بأن "المعيشة تشمل بالإضافة إلى الاستهلاك، ظروف العمل،و مخففات الصدمات الكبيرة و الصغيرة و الحرية بأنواعها"[1]، كما عرف تقرير لجنة الأمم و منظمة العمل الدولية و اليونسكو، ومنظمة الأغذية و التغذية في تقرير صدر سنة 1954 م بأنه "مستوى إشباع الاحتياجات المتحقق في فترة معينة كنتيجة لإنسياب السلع و الخدمات التي ينعم بها السكان في نفس الفترة ،و يمكن وصفها بفيض الرفاهية المستلم من قبل السكان في زمن معين"[2]، و قد حددت اللجنة تسع(9) مكونات لقياس مستوى المعيشة و هي :الصحة-استهلاك التغذية و الاغذية-التعليم-العمالة وظروف العمل-السكن-الضمان الاجتماعي -الملبس-الترفيه-الحرية الانسانية.

ب-الفقر و الحرمان:إن تردي الاوضاع الاقتصادية يعني عدم القدرة على سد الاحتياجات الأساسية ، وهو ما يؤدي إلى الفقر و الحرمان ، و يرى علماء الاجتماع أن الفقر"حالة يكون الدخل فيها غير كاف لإشباع الحاجات الأساسية و الضرورية لمعيشة الإنسان[3]، بينما يرى البنك الدولي أن الفقر حالة من الحرمان الانساني تتعلق بالفرص الاقتصادية -التعليم-الصحة و التغذية، بالإضافة إلى نقص الأمن و الحقوق السياسية ، والفقر هو ظاهرة سلبية تصيب البناء الاجتماعي وتتضمن أبعاد إقتصادية و نفسية،

[1]-فنيحة مزراشي ،"أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة -دراسة حالة-الجزائر"،**أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة**،(جامعة سطيف1،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2017-2018)،ص66.

[2]-المرجع نفسه،ص64.

[3]-أم الخير السوفي ،المرجع السابق،ص110.

وثقافية، وله علاقة بالإقتصاد، الناتج المحلي، السكان البطالة، العمالة، الأمية، الصحة، الموازنة العامة...الخ".

ج-الصحة: إن تردي الأوضاع الاقتصادية له علاقة مباشرة بالصحة و يظهر ذلك في الرعاية الصحية، فعدم القدرة على توفير مستوى معيشي لائق يؤدي الى تدهور صحة الافراد و ظهور الأوبئة وتفشي الأمراض ما ينعكس سلبا على أداء الأفراد ومستوى إنتاجياتهم، بل ما قد يؤدي إلى تسريحهم من مناصب عملهم خاصة في القطاع الخاص و كذا معدل الانفاق على قطاع الصحة.

بالإضافة الى المظاهر السابقة نجد أن تردي الاوضاع الاقتصادية في الدولة ينجم عنه مشاكل اجتماعية كثيرة تضر بالدولة كالتسرب المدرسي -الهجرة غير الشرعية-هجرة الادمغة...الخ.

الفرع الثالث: على المستوى الاقتصادي

إذا كان تردي الاوضاع الاقتصادية هو اصلا مشكل إقتصادي ذو امتدادات متعددة و تتجلى مظاهره على المستوى الاقتصادي في:

أ-**البطالة** : إن البطالة تعتبر مظهر اجتماعي-اقتصادي من مظاهر تردي الاوضاع الاقتصادية في الدولة، وهي آفة اقتصادية يشعر عندها العاطل عن العمل بأنه لا فائدة منه إذ أصبح عالة وحمل ثقيل على المجتمع [1]، و ترجع البطالة إلى سوء تنظيم الحياة الاقتصادية في المجتمع فالأعمال التي يستطيع المجتمع خلقها، وتوليدها تكون عادة أقل من عدد الأشخاص الذين يبحثون عن العمل، و عندما يقل أو ينعدم الدخل بسبب البطالة فإن الطلب على السلع، و الخدمات يكون قليلا، أو معدوما، وهو ما يؤدي إلى حالة الركود الاقتصادي الناجمة عن محدودية رأس المال، و انخفاض كل من التوفير و الاستثمار.

[1]-لطفي دنبري،المرجع السابق،ص430.

ب-ارتفاع الاسعار : يرجع ارتفاع الاسعار في العادة إلى التضخم النقدي المحلي ،أو المصدر من الخارج، فإرتفاع الاسعار مع ثبات مستويات الأجور يقود إلى هبوط المستوى المعيشي، وعدم قدرة الأفراد على سد متطلباتهم من البضائع و الخدمات الأساسية التي يحتاجونها في حياتهم اليومية، ما يعرضهم إلى العوز و الحاجة و الفقر، ويرجع الدكتور محمد إحسان حسن ظاهرة ارتفاع الاسعار إلى قلة الإنتاج، زيادة الطلب على السلع و البضائع[1].

ج-تدني الاجور والرواتب:يعد عامل تدني شبكة الاجور و الرواتب عامل يقود إلى انخفاض القدرة الشرائية للفرد، ويكون غير قادر على سد حاجاته الأساسية، هذه الحاجات التي ترتب وفقا لهرم ماسلو حسب اهميتها،و أولويتها عند الانسان كما في الشكل ادناه:

الشكل رقم 1: هرم ماسلو لترتيب الحاجات الاساسية للإنسان

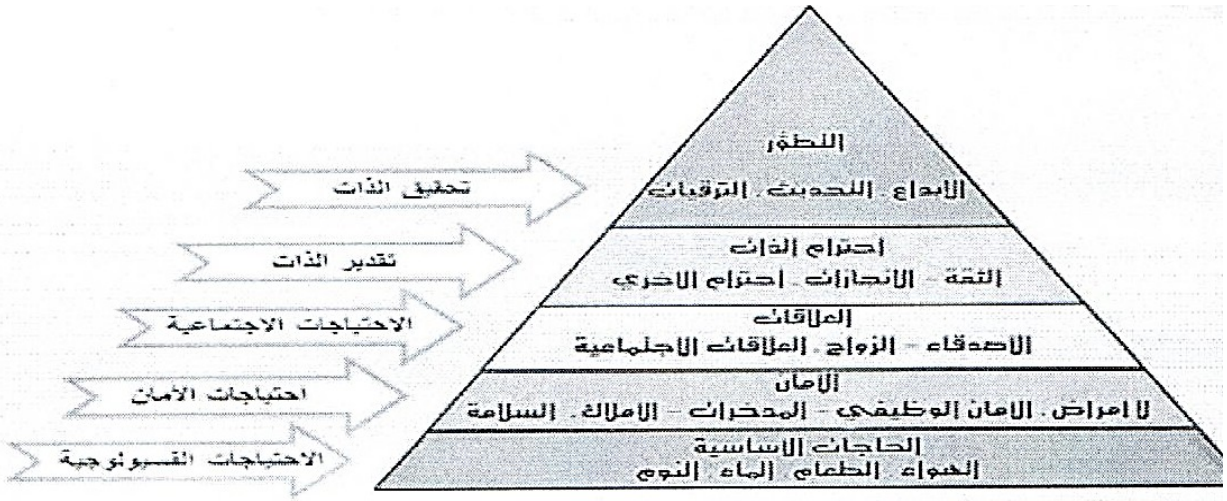

هرم ماسلو للاحتياجات الإنسانية

المصدر: "هرم ماسلو " https://mawdoo3.com.

[1]-محمد إحسان الحسن ،**علم إجتماع الجريمة**،ط1،(الاردن:دار وائل للنشر،2008)،ص221.

أما الاسلام فقد قسم الحاجيات الاساسية للفرد وفقا لما تقتضيه مقاصد الشريعة الاسلامية وفقا للشكل أدناه:

الشكل رقم 02:ترتيب الحاجات الاساسية للإنسان في الاسلام

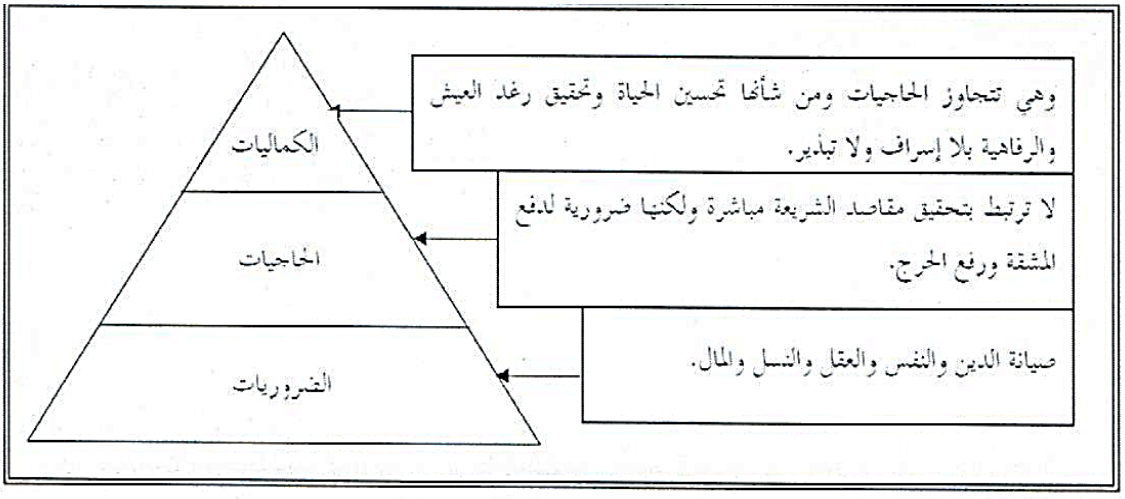

المصدر:ابراهيم محمد البطانية و آخرون،مدخل للنظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، (عمان:دار الامل للنشر و التوزيع،2005)،ص75.

وقد قسم الفكر الاسلامي مستوى المعيشة الى ثلاثة أقسام:وهي حد الكفاف–حد الكفاية–وحد الرفاهية ،وذلك تبعا لتقسيمه للحاجات انطلاقا من اهميتها للفرد ،وذلك الى ثلاث مستويات مرتبة تصاعديا هي :الضروريات–الحاجيات–الكماليات (وفقا للشكل اعلاه)[1].

هـ–أزمة السكن:إن تردي الاوضاع الاقتصادية ،تدني الاجور، البطالة يفاقم من ازمة السكن و الاسكان ، و كذا نوعية الخدمات الاقتصادية المقدمة .

بالإضافة الى مظاهر الفساد و البيروقراطية–الرشوة ، عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية بين المواطنين و التي يقصد بها انقسام الناس الى مجموعتين :مجموعة الاغنياء و مجموعة الفقراء [2].

1–ابراهيم محمد البطانية و آخرون،**مدخل للنظرية الاقتصادية من منظور اسلامي**،(عمان:دار الامل للنشر و التوزيع،2005)،ص75.

2–لطفي دنبري،المرجع السابق،ص432.

المبحث الثاني:آثار تردي الاوضاع الاقتصادية على العنف المحلي المجتمعي وسياسات الدولة لمواجهتها

إن تردي الاوضاع الاقتصادية ينتج آثاره على استقرار المجتمع ،وهو يؤثر سلبا على الأمن المجتمعي ،السياسي،الاقتصادي،وذلك بسبب العنف المحلي المجتمعي الذي تظهره جماعات من المجتمع كتعبير لرفض الاوضاع الاقتصادية المتردية التي تعيشها ، ومن واجب الدولة القيام بالوظائف المنوطة بها ، والتي من أهمها تحقيق الامن و الاستقرار للمجتمع (على المستوى المحلي)، بما في ذلك الامن المجتمعي، الاقتصادي، الغذائي، السياسي،...الخ.وهو ما سنتعرض له في المطلبين الأول : علاقة تردي الاوضاع الاقتصادية بالعنف المحلي المجتمعي،و في المطلب الثاني:سياسات الدولة لمواجهة تردي الاوضاع الاقتصادية

المطلب الاول: آثار تردي الأوضاع الإقتصادية على العنف المحلي المجتمعي

إن الاسباب السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية المؤدية إلى تردي الاوضاع الاقتصادية في الدولة تنتج حتما آثارها على العنف المحلي المجتمعي، كوسيلة للتعبير عن لسخط و عدم الرضى، والرفض لهذه الاوضاع التي يعيشها افراد المجتمع.

الفرع الاول:على المستوى السياسي

لقد سبق و أن بينا كيف يكون عدم الاستقرار السياسي في الدولة سببا في تردي الاوضاع الاقتصادية، وهذا له علاقة بالعنف المحلي المجتمعي،حيث يأتي الاستبداد السياسي بمختلف أنواعه و أشكاله في صدارة العوامل التي قادت إلى اندلاع ثورات الربيع العربي، أين خرجت الجماهير معلنة رفضها للأوضاع السياسية، مطالبة بالتغيير، داعية الى اسقاط الأنظمة الحاكمة ، ومحاكمة رموزها بتهمة الفساد و الاضرار بمصالح البلاد ، حيث عملت تلك الانظمة طوال الفترة التي تولت خلالها مقاليد الحكم على فرض سيطرتها على مختلف الانشطة السياسية ،ومع مرور الوقت تجولت السيطرة إلى هيمنة

كاملة ، و لم يعتد بالدساتير أو القواعد المنظمة داخل الحياة السياسية ، مما إنعكس سلبا ما أدى إلى ظهور عدد من الحركات المتمردة للمطالبة بالتغيير [1].

و بإستقصاء حالات عدم الاستقرار السياسي في الدولة يتضح أن وراءه تردي الاوضاع الاقتصادية ، وتدهور مستوى معيشة الافراد ، ومثال ذلك الاحداث التي عرفتها الجزائر في اكتوبر 1988 ، والتي عرفت "ثورة الخبز"[2] ، و التي ظهرت مخلفاتها السياسية في سنوات 1991-1992 عند توقيف المسار الانتخابي ، ودخول الجزائر في حالة من العنف المحلي المجتمعي ، واللإستقرار و اللاأمن و التي عرفت بالعشرية السوداء ، وكذا العزلة عى الساحة الدولية ، ومن هنا يمكن أن تكون تردي الاوضاع الاقتصادية سببا مباشرا أو غير مباشر في العنف السياسي ، و الذي يعرفه حسن بكر بأنه"الاستخدام أو التهديد بإستخدام القوة المباشرة لإنجاز أهداف سياسية ، سواء تم ذلك من قبل فرد أو جماعة ،أو دولة بشكل سري ،أوعلني منظم أو غير منظم"[3]،أي أن هذا التهديد يكون لإحداث قلق شديد لدى مجموع أو اكبر من الضحايا ، و إجبار تلك المجموعة على الاستجابة لمرتكبي العنف.

و العنف السياسي هو الذي يتم توظيفه لفرض وضع سياسي معين أو للحصول على مكاسب سياسية بما في ذلك تغيير أو قلب نظام حكم قائم ، وبهذا فهو يشير إلى نوعين من النشاط من حيث المصدر،فهناك عنف السلطة السياسية ،أو النظام السياسي ، و الذي يشتمل على عدد كبير من الأفعال تلجأ إليها السلطة الرسمية لفرض نظام معين ، والمحافظة على النظام القائم ،ثم هناك أفعال العنف التي توظفها الجماعات التي تعارض السلطة الرسمية ،ولا يتعدى إقليم الدولة و لا يكون من طرف فردا أو مجموعة أفراد بل

---

[1]-محمود حسين،"ثورات الربيع العربي،لماذا قامت؟و مالنتائج التي ترتبت عليه؟" https://www.limaza.com
تم تصفح الموقع يوم 2022/04/20 الساعة22:30:

[2]-ميلود عروس،"انعكاسات العنف السياسي على التنمية في جزائر التعددية السياسية "،**مجلة البحوث السياسية و الادارية**،العدد8،ص163

[3]-المرجع نفسه،ص157.

جماعة تنتمي الى مجتمع تجمعها مطالب مشتركة ، وبالتالي فهو إحدى صور العنف المحلي المجتمعي.

و هناك من يرى ببساطة أن العنف السياسي يتمثل في الديكتاتورية ،وقمع الحريات ، وعدم الاستشارة ،والمشاركة في صنع القرارات ،وحرمان الشعوب من ممارسة حقها في التعبير عن ذاته و افكاره[1] ، وهو ما ينتج عنه مباشرة عنف محلي مجتمعي لمحاولة التغيير ،و استرجاع الحقوق والحريات المتعدى عليها ،و الوصول إلى الامن السياسي.

الفرع الثاني:على المستوى الاجتماعي

إن تدني مستوى المعيشة و الفقر و الحرمان هي أهم مظاهر تردي الاوضاع الاقتصادية على المستوى الاجتماعي ،وهي سبب رئيسي في ثورة الجماعات في المجتمع ضد هذه المظاهر ،حيث يؤدي تدني مستوى المعيشة الى الفقر و الحرمان ،وتدهور الحالة الصحية للأفراد و عدم القدرة على اشباع الحد الأدنى من الحاجات الاساسية ،وهو ما يؤدي إلى الشعور بالتهديد والخوف ، وكذا ينمي شعور الظلم و انعدام الامن ،وهو أحد الروافد الهامة للعنف ،ومختلف الجرائم حيث يعد الفقر أحد الظواهر الاجتماعية ذات البعد الاقتصادي –الامني ،وقد أبرزت دراسات قام بها العالم الايطالي vor nssarie de versse بتاريخ 1894 شملت كلا من ايطاليا ،انجلترا،ايرلندا،استراليا،وعددا كبير من الجرائم أن الفقر هو البنية الخصبة التي تتهيأ فيما كل الفرص لإرتكاب الجريمة،كما اثبتت عدة إحصائيات في الولايات المتحدة الامريكية ،وفرنسا ،وانجلترا وجود صلة وثيقة بين الفقر و الجريمة ،و أشارت الاحصائيات في فرنسا الصلة العكسية بين ارتفاع معدل الاجرام ، وحجم عدد الودائع في صناديق التوفير ، وصلة طردية بينها و بين زيادة عدد المشمولين بالرعاية الاجتماعية[2]،و الجريمة بمختلف انواعها هي تهديد للأمن المجتمعي الذي يعتبر الفرد أهم ركائزه و مشمولاته، و تتطور من حالة عنف الافراد الى العنف

[1]–رضوان بواب،صبرينة ميلاط، ،المرجع السابق ،ص245.

[2]–محمد حجاري،المرجع السابق،ص420.

المجتمعي كما حدث بالنسبة لما سمي'انتفاضة ضواحي باريس'في سنوات مضت، من طرف افراد من المهاجرين ، وابناءهم و غالبيتهم من افريقيا يمثل الفقر بينهم اعلى مستوياته ،حيث شهدت الاحداث مظاهر للعنف ، نتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية ، و يزيد على ذلك رداءة الخدمات خاصة على المستوى الاجتماعي مقارنة بالأعباء الملقاة على عاتق المواطنين، وتهالك البنى التحتية للدول التي تعاني تردي الاوضاع الاقتصادية (كالهياكل والمرافق الصحية ،التعليمية تهالك شبكات الطرقات،المياه...الخ)، وهو ما يقابله موجات احتجاج و سخط على السلطات المحلية قد تصاحبها أعمال عنف وتخريب، وتدمير لممتلكات الدولة ،إضافة الى عامل آخر هو عامل الهامشية(التهميش) الاجتماعية ،حيث وضع علماء النفس الاجتماعي قائمة بعدد من السمات التي تميز الانسان الهامشي منها:إتصافه بتقلب المزاج و الشعور بالدونية واللامبالاة ،الانطواء،و الاغتراب و هو ما ينشر بين الافراد المتصفون بهذه الخصائص نشاط عدواني نحو المجتمع الذي يعيشون فيه ،ومن بين الافراد الذين تنتشر بينهم هذه السمات : المراهقين، الطبقات الفقيرة، الاشخاص الذين نزلوا سلم الدرج الاجتماعي ، والمهاجرين من القرى الى المدن[1].

الفرع الثالث:على المستوى الاقتصادي

إن التقلبات الاقتصادية هي جملة التغيرات المفاجئة التي تطرأ على النظام الاقتصادي ، وهي تغيرات مفاجئة لأنها تحدث لظروف متوقعة أو غير متوقعة ،وهي مؤقتة تزول بزوال تلك الظروف ،ومن ابرز صور التقلبات الاقتصادية :تقلبات الاسعار ،تقلبات الدخول ،فترات الرخاء و الانتعاش الاقتصادي ،وأيضا فترات الكساد و الازمات الاقتصادية ، وفيما يأتي بيان كل صورة من صور التقلبات الاقتصادية و علاقتها بالعنف المحلي المجتمعي.

[1]–بوبكر هشام،ليتيم ناجي،المرجع السابق،ص18.

أ-تقلبات الاسعار :إن عدم ثبات و استقرار الاسعار نتيجة لظروف اقتصادية أو سياسية محلية أو دولية ، وهي تنتج أثر على العنف المحلي المجتمعي، فإرتفاع أسعار المنتجات لا سيما ذات الاستهلاك الواسع لدى محدودي الدخل يصحبها غالبا عنف محلي مجتمعي يفسر غضب أو عدم رضى فئات المجتمع خاصة الهشة منه على هذا الارتفاع ، و الذي بدوره يترتب عليه كساد المنتجات نتيجة قلة الطلب عليها ،ومفاضلة منتجات أخرى بدلها، يكون نتيجة تصريف عمال ،يتحولون بعدها إلى قطاع العاطلين عن العمل ،وهم يمثلون قنبلة موقوتة تهدد السلم المجتمعي[1]،كما أن الكساد يؤدي إلى توقف الكثير من المشاريع الاقتصادية ما يزيد من حجم البطالة ،وكذا يضعف الدولة لتخفيف آثار الازمة الاقتصادية والذي يدفع الدول الى تطبيق الاحكام العرفية ،أو حالة الطوارئ ،أو إصدار قوانين استثنائية وخاصة لمواجهة هذه الازمة أو التخفيف من حدة جرائم جديدة.

و تخبرنا دراسة التاريخ أن الوضع الاقتصادي المتردي كان دائما و أبدا سببا مباشرا في سقوط الأنظمة الحاكمة ،و إنهيار الدول ولعل أبرز مثال على ذلك الثورة الفرنسية التي بدأت احداثها عام 1789 م ، وذلك ينطبق أيضا على الاحداث التي شهدتها الدول العربية و ما عرف اعلاميا ثورات الربيع العربي .

ب-تدني الأجور: يعد عامل قلة وتدني الاجور و الرواتب من العوامل الاقتصادية المهمة التي تقود إلى ممارسات العنف،فعندما تكون الأجور و الرواتب متدنية ، و الأسعار مرتفعة فإن هذا يقود إلى إنخفاض القوة الشرائية للفرد ،الذي يكون غير قادر على سد حاجياته الأساسية، والثانوية وغير قادر على ضمان الخدمات الصحية و السكنية ، والتربوية ،والتعليمية ،والترويجية و هذا ما يدفعه إلى كراهية المجتمع الذي يعيش فيه ،

[1]-محمد حجاري،المرجع السابق،ص418.

وصعوبة التكيف معه مع الاستعداد على إتخاذ الاجراءات الانتقامية ضده،تولد شعور التهديد الاقتصادي أو اللاأمن الاقتصادي[1].

ج-الفوارق الاقتصادية بين الناس:إن زيادة بعض طبقات المجتمع غنى مقابل زيادة فئة أخرى فقرا يجعلهم يشعرون بأنهم قد تعرضوا للظلم و الاضطهاد،و الاحتكار و الاستغلال وهذا ما يجعلهم سرعان ما يتخذون الاجراءات الانتقامية ضد الاغنياء ،والتي تتخذ بعض الصيغ العنيفة كالهجوم عليهم ،وسرقة أموالهم وممتلكاتهم ،أو الاختطاف وهذه التصرفات تبدأ فردية ،وتنتهي أعمال عنف مجتمعية خاصة لدى فئة الشباب ،بحيث يولد الشعور بالخوف من مختلف التهديدات ،خاصة الاقتصادية مع وعيه بعامل الندرة النسبية للموارد الاقتصادية ، و التي تتسبب في المشكلة الاقتصادية من ناحية ،ومن ناحية أخرى وحتى وإن توفرت الموارد الاقتصادية فإن سوء إدارتها و سوء التوزيع ،أو حتى الفساد المتفشي في قطاعات الدولة يؤدي بالضرورة إلى نفس المشكلة(انعدام الامن الاقتصادي) [2]،و الذي ينتج عنه إنعدام الثقة والشعور بالخوف من عدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي، الامن السياسي،الأمن المجتمعي ،وبصفة شاملة الأمن الانساني.

المطلب الثاني:سياسات الدولة لمواجهة تردي الاوضاع الاقتصادية

إن تردي الأوضاع الاقتصادية في الدولة بسبب مختلف العوامل يمثل تهديدا على الأمن المجتمعي ،عندما يواجه المجتمع الواحد عنفا محليا مجتمعيا لجماعة رافضة لسياسات الدولة السلبية ،أو الفاشلة التي أدت إلى تردي الاوضاع الاقتصادية من جهة ، أو إلى عدم تدخل الدولة ،و أداءها للوظائف المنوطة بها بشكل سليم يحول دون تردي الاوضاع الاقتصادية ،من جهة أخرى ،أو على الاقل تخفيف آثار التردي خاصة إذا كان سببه خارجيا له علاقة بعوامل دولية كإنخفاض أسعار النفط بالنسبة للدول الريعية مثلا ، أو بسبب الأزمات المالية ...الخ،و عليه فإن استقرار الأمن داخل الدولة يتوقف على

[1]-لطفي دنبري،المرجع السابق،ص431.

[2]-احمد سمير ،المرجع السابق،ص10.

السياسات التي تتخذها لمواجهة تردي الأوضاع الاقتصادية ،وتحسين ظروف معيشة أفراد المجتمع ، وتحقيق رفاهيته و التي هي جوهر الأمن الاقتصادي.

الفرع الأول: على المستوى السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي عاملا مهما لتحسين ظروف معيشة الأفراد ،كون النخبة الحاكمة هي المنوطة بوضع السياسات العامة كما يعد استقرار نظام الحكم عنصرا جوهريا في انتظام وسلامة المجتمع ، ومن ثم انخفاض مظاهر العنف المحلي المجتمعي ويقول المفكر الفرنسي جون جاك روسو "في دولة تحكم حكما جيدا ،يوجد قليل من العقوبات ،لا بسب صدور كثير من العفو ، وإنما لقلة عدد من المجرمين فيها"[1]، وتفسير ذلك أن نظام الحكم الذي يحقق مصالح الشعب دون تمييز ويشركه في تسيير شؤونه المحلية ،ولا يدع الفجوة بين الحاكم و المحكوم، ويضمن صيانة حقوقهم في الداخل و الخارج ،ويفسح المجال لهم في أي نشاط إجتماعي أو إقتصادي من شأنه تحقيق النفع الخاص و العام لهم ،كما يعد استقرار مؤسسات الدولة التشريعية و التنفيذية و القضائية ، وسلامتها عامل للحفاظ على امن المجتمع ،في حين يمثل فسادها تهديدا له،فعلى سبيل الاستجابة للمطالب و الشعارات التي رفعها المتظاهرون في ثورات الربيع العربي فقد أجرت عشر بلدان عربية تغييرات دستورية كإستجابة عاجلة من السلطات على هذا العنف المحلي ،وقد أجرت خمس دول عربية تعديلات في دساتيرها و هي : الجزائر، المغرب، الأردن سلطنة عمان ،البحرين ،وسوريا ،وقد أحرز بعضها تقدما بدرجات متفاوتة[2]، وشكلت كلا من تونس ومصر جمعيات تأسيسية لإعداد دساتير جديدة جاءت في تونس بالانتخاب، و في مصر بإنتخاب من جانب الاعضاء المنتخبين في مجلس الشعب .

[1]–جون حاك روسو ،**العقد الاجتماعي**،ترجمة ذوقان قرقرط،(بيرون:دس ن)،ص77.

[2]–محمد عوض، المرجع السابق،ص109.

وكإجراء لتعزيز الحقوق و الحريات تم إلغاء حالات الطوارئ في مصر و تونس و الجزائر وسوريا،وتعديل قوانين مباشرة الحقوق السياسية في تونس و مصر و الاردن ،و الكويت و تعديل قوانين الاحزاب و الانتخابات في مصر و الجزائر وسوريا[1].

كما تسعى الدول لإرساء الحكم الرشيد الذي يعتبر أحد أسس الامن المجتمعي ،ووقاية من العنف المحلي المجتمعي ، و يعرف البنك الدولي الحكم الرشيد "بأنه التقاليد و المؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما من اجل الصالح العام و هذا يشمل[2] :

*عملية اختيار القائمين على السلطة و رصدهم و استبدالهم.

*قدرة الحكومة على ادارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفعالية .

*احترام كل من المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية فيما بينهم.

و له معايير هي:

*الصوت و المساءلة بحيث يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم ،وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات و حرية وسائل الاعلام.

*الاستقرار السياسي و غياب العنف /الارهاب ويقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الارهاب .

*فعالية الحكومة *نوعية التنظيم*سيادة القانون*مكافحة الفساد.

و يعتبر وضع القوانين العادلة و ارساء قواعد دولة القانون المتمثلة أساسا في الخضوع للشرعية و احترام القانون و العدالة ،وتكافؤ الفرص بين الافراد أحد أهم السياسات التي تتخذها الدولة لتفادي تردي الاوضاع الاقتصادية في الدولة ،وبالتالي اللجوء إلى صدور

[1]- محمد عوض، المرجع نفسه ،ص110.

[2]-حارث قحطان عبد الله، المرجع السابق،ص190.

العنف في المجتمع ،فلا يعقل الازدهار و حدوث تنمية حقيقية في جو اللااستقرار وتحت حكم نخب فاسدة وغير شرعية .

الفرع الثاني: على المستوى الاجتماعي

إن تردي الاوضاع الاقتصادية في الدولة تؤثر بالدرجة الأولى على الأمن المجتمعي نتيجة موجات العنف التي تقوم بها الجماعات للمطالبة بتحسين أوضاعها المعيشية ، و تحسين سياسات الدولة في هذا المجال ،ولفت إنتباه المسؤولين إلى عدم نجاعة هذه السياسات العامة للوصول إلى مستوى الرفاه للأفراد ،بإعتبار أن السياسات العامة للدولة تعنى بما تقوم به الحكومة ،أو تعتزم القيام به لحل مشكلة عامة تواجه المجتمع ،وتوفير إحتياجات يتطلبها ،أو أهداف ينشدها لخدمة الصالح العام ،وهي تنشأ كإستجابة أو محاولة حكومية لمعالجة مشكلة عامة مثل علاج علل اجتماعية كالفقر ،أو الامية ،أو توفير إحتياجات تحقق أهداف المجتمع مثل خدمات التعليم و الصحة و الاسكان،أوعدالة توزيع الثروة ،او توزيع الوظائف العامة ،ويمر رسم السياسات العامة بعدد من العمليات تشمل(تحديد المشكلة العامة–إثارة اهتمام الحكومة بها–إعداد مقترحات–اقرار السياسة العامة–تنفيذ السياسة العامة –تحليل و تقييم ثم تقويم السياسة العامة)[1].

وموجات العنف التي تعرفها بعض الدول العربية تعبيرا عن عدم الرضى و السخط على تردي الاوضاع الاقتصادية لمجتمعاتها ،و اثارة اهتمام الحكومات و اصحاب صناعة القرار الى ذلك ،أدى الى إستجابة الحكومات بإتخاذ مجموعة من السياسات و التدابير على المستوى الاجتماعي لإمتصاص هذا العنف و اعادة الامن المجتمعي ،و من ابرز هذه السياسات:

***تكريس قضية العدالة الاجتماعية في مشروعات الدساتير** ،والنص في هذه المشروعات على إنشاء مجالس إقتصادية،وإجتماعية وهي مطالب مشتركة لدى شعوب العالم ،فمثلا

[1]–محسن عوض،المرجع السابق،ص14.

جاء في ديباجة التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020 [1]"يعبر الشعب عن حرصه لترجمة طموحاته في هذا الدستور بإحداث تحولات إجتماعية و سياسية عميقة من أجل بناء جزائر جديدة ،طال بها سلميا من خلال الحراك الشعبي الأصيل الذي انطلق في 2019/02/22، كما تسهر الدولة على تحسين الظروف الاجتماعية بالتزاماتها ضمن دساتيرها ،وقوانينها الاساسية بهذه الوظيفة ،ومثال ذلك الرعاية الصحية ،الحصول على سكن لا سيما للفئات المحرومة[2] تساوي المواطنين في تقلد المهام و الوظائف في الدولة ، العمل حق وواجب ،ضمان الحق في التربية و التعليم وضمانهما و السهر على تحسينهما،الحماية القانونية لكل الافراد من أشكال العنف ،عدم تقييد الحقوق و الحريات إلا بموجب قانون ...الخ.

***تطوير عمليات التخطيط الحضري:** وتدخل هذه السياسة ضمن سياسات الدولة للتخفيف من العنف المحلي على المستوى الاجتماعي ،و معالجة القضايا المرتبطة بإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي و الاسكان و الاراضي في المدينة [3]،بإعتبار نزوح الافراد من الارياف و القرى إلى المدن ،ما زاد من الضغط فيها ،وما ينعكس سلبا على الامن المجتمعي، وكذا التكفل بالأسرة بإعتبارها الوحدة الاساسية للمجتمع بتعزيز حمايتها ، وتهيئة جميع الشروط اللازمة لحمايتها ،وجمع شملها،والحفاظ عليها.

***سياسات التشغيل:** على اعتبار أن العمل هو أحد المكونات الرئيسية التي يؤدي غيابها إلى البطالة ، و التي بدورها تتسبب في العنف ،خاصة لدى فئات الشباب ، و تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية وهي في حد ذاتها تهديد للأمن على جميع مستوياته ، و غيرها من الآفات و التهديدات للأمن المجتمعي ،فإن الدول تعمد إلى إتخاذ سياسات في مجال التشغيل للحد من ظاهرة البطالة ، وقد عرفت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية

[1]–الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،عدد14 مؤرخ في 2021/03/27،ص4.

[2] –المادة 63 من التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020،المرجع السابق.

[3]–رضوان بواب،صبرينة ميلاط،المرجع السابق،ص246.

سياسات التشغيل بأنها "الاسلوب الذي يتبناه المجتمع بهدف توفير فرص للقوى العاملة ،والعمل على تنظيم علاقات العمل بسن قوانين ،وقواعد تعكس إيديولوجية النظام السياسي و الاقتصادي"،وقد ركزت منظمة التعاون في هذا التعريف على مبدأين ،الأول يتعلق بتوجيه سياسات التشغيل نحو فئة معينة وهي فئة البطالين ،وكذا العاملون الذين يواجهون خطر فقدان مناصبهم و المهددين في عملهم ،و الفئة النشطة الراغبة في العمل كالطلبة و المتربصين ،والقادرين على العمل لإعالة أنفسهم ، أما المبدأ الثاني فيتعلق بنفقات الدولة وتأخذ تسعة أشكال:(التكوين المهني–التدوير و تقسيم العمل–التحفيز و الحث على العمل–الخلق المباشر للوظائف–المساعدة على توفير البيئة للمبادرة و الابداع و إنشاء المشاريع–الاستفادة من التأمينات منها حوادث العمل و التقاعد)[1].

و في إطار هذه السياسات للتشغيل ،والحد من البطالة طبقت الجزائر في الفترة 2010–2014 برنامج توطيد النمو الاقتصادي"برنامج الاستثمارات العمومية" لمرافقة خريجي الجامعات ،والتكوين المهني و دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة ،وتمويل آليات مناصب الشغل بهدف إستحداث ثلاث (3)ملايين منصب شغل سنة 2014 [2]، وكذا برنامج النمو الجديد 2015–2019 للنهوض بالاقتصاد الوطني،وكذا برامج في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –أونساج–، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة –كناك– لإمتصاص البطالة خاصة بعد ارتفاع معدلاتها بسبب انخفاض اسعار البترول [3].

وتسعى جميع الدول و الحكومات للحد من الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية لشعوبها تفاديا لموجات العنف المحلي ،وتهديدات الأمن المجتمعي ،وفي هذا السياق وخوفا من انتقال ووصول الثورات الى دول الخليج فقد أصدر العاهل السعودي جملة من القرارات

[1]–غالم جلطي،ستي قوري،"سياسات التشغيل و الاستقرار السياسي و الاجتماعي في الجزائر للفترة 2011–2021"،**مجلة دفاتر اقتصادية**، المجلد13، العدد الاول،2022،ص288.

[2]–المرجع نفسه ،ص292.

[3]–المرجع نفسه ص293.

الخاصة بتسيير المجالات السكنية و الاجتماعية ،وبرامج رفع مستوى الدخل منها قرار بدعم صندوق التنمية بمبلغ 40مليار ريال ،و اعتماد 250مليار ريال لبناء 500الف وحدة سكني ،ورفع الحد الادنى للتمويل العقاري ،ورصد 16 مليار لترقية الخدمات الصحية ،وتثبيت بدل غلاء المعيشة بـ15% لموظفي الدولة،واعفاء المساجين من ديونهم ، تخصيص إعانة للعاطلين [1]، وهي تقريب الاجراءات نفسها إتخذتها سلطنة عمان (رفع الحد الادنى للأجور-إنشاء هيئة مستقلة لحماية المستهلك-توفير فرص عمل للعاطلين-صرف منحة البطالة للمسجلين الذين يبحثون عن عمل لدى وزارة القوى العاملة،...الخ)،وهو الأمر ذاته إتخذته البحرين،الامارت،الكويت،المغرب ، الاردن،الجزائر [2].

الفرع الثالث:على المستوى الاقتصادي

يعتبر الاستقرار الاقتصادي أحد أهم عوامل التغليب على تردي الاوضاع الاقتصادية ، كونه منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الانشطة و ترتكز مؤشرات استقراره على أهداف السياسة الاقتصادية ، و المتمثلة في نسبة التضخم ، معدلات البطالة،ميزان المدفوعات و النمو الاقتصادي [3]،و قد تعددت مفاهيم السياسة الاقتصادية فعرفها "جيف جين" بأنها ما هي في الحقيقة سوى مجموعة من الحلول الاقتصادية توضع بغرض التأثير على الاحداث الاقتصادية [4]،و يعرفها "كارل شيلر" بأنها حزمة من الاجراءات و الحلول لمشاكل تدخل في اطار التطور الاقتصادي و الهيكل الاقتصادي ،و النظام الاقتصادي تقوم بوضعها الدولة أو من ينوب عنها [5].

---

[1]-محسن عوض،المرجع السابق،ص111.

[2]-المرجع نفسه،ص112.

[3]-غالم جلطي،ستي قوري، المرجع السابق،ص291.

[4]-سليم رضوان ،"السياسة الاقتصادية و آفاق التنمية في الجزائر"،**اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية** ،(جامعة سطيف،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2009-2010)،ص4.

[5]-المرجع نفسه ،ص4.

و في الأدب الاقتصادي شاع أن للسياسة الاقتصادية اربعة (4)أهداف يمكن تحقيقها على المدى البعيد وهي ما يعرف بالمربع السحري لكالدور KALDOR وفق المخطط ادناه:

الشكل رقم 03: مخطط كالدور (اهداف السياسة الاقتصادية)

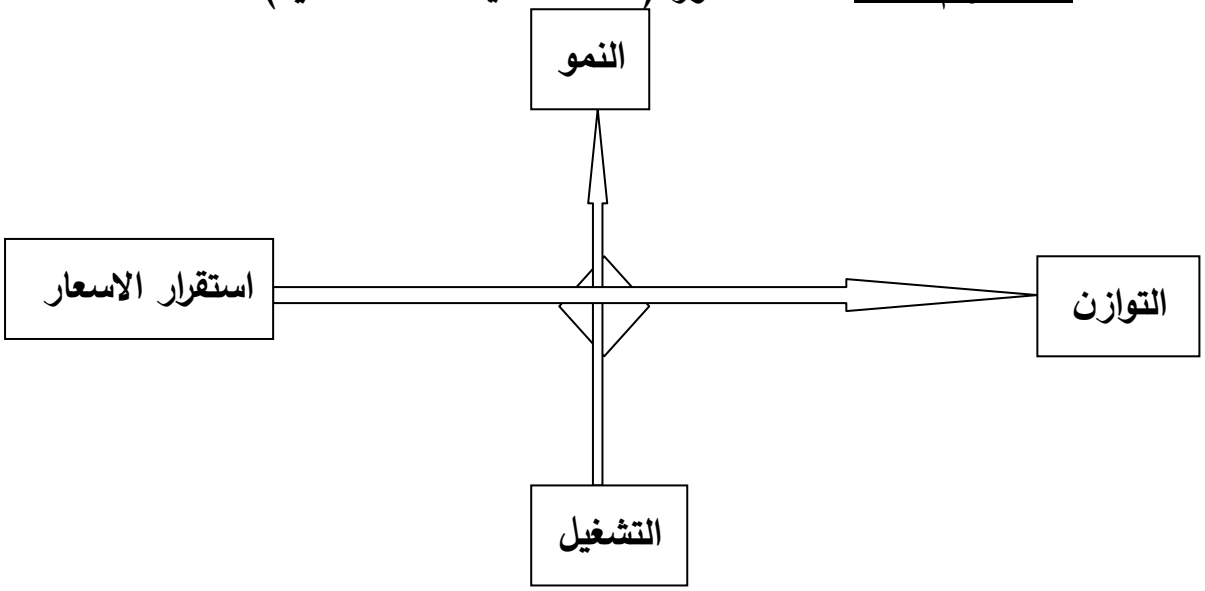

المصدر:-سليم رضوان ،"السياسة الاقتصادية و آفاق التنمية في الجزائر"،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ،(جامعة سطيف،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2009-2010)،ص4.

ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي بدوره يؤدي إلى تحقيق الأمن الاقتصادي ،والامن الاجتماعي تتخذ الدولة جملة من التدابير أهمها :

أ-العمل على القضاء على التضخم: إن أهم السياسات التي تتخذها الدولة للحد من التضخم الذي له أسوأ أثر على المستوى المعيشي للأفراد ،السياستين النقدية و المالية ، فإستخدام أدوات السياسة النقدية يمكن من التحكم في معدلات التضخم من خلال التأثير على مستويات المعروض النقدي ،فكلما زاد عرض أكثر من المعروض من السلع و الخدمات في الاقتصاد كلما إرتفعت معدلات التضخم و العكس صحيح [1]،كما تقوم برفع سعر الفائدة للتقليل من الإئتمان الممنوح و بالتالي ستنخفض مستويات الطلب الكلي ،

[1]-رانيا الشيخ طه،**التضخم ،أسبابه،آثاره،وسبل معالجته**،(ابو ظبي :صندوق النقد العربي،2021)،ص27.

ويعمد البنك المركزي إلى خفض معدل التضخم بإستخدام نسبة الاحتياطي الالزامي (كمية الاموال التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها في حساباتها لدى البنك المركزي)، ما يؤدي إلى إنخفاض قدرة البنك على منح الإئتمان.

أما السياسة المالية فتتمثل في الانفاق الحكومي و الضرائب، فبإمكان الدولة إحتواء التضخم عن طريق زيادة حجم الضرائب ما ينعكس على إنخفاض الطلب على السلع و الخدمات فتنخفض الأسعار و يتراجع التضخم، ومن جهة أخرى يمكن الاعتماد على الانفاق الحكومي وذلك بتقليصه أي تخفيض حجم الانفاق خاصة الانفاق الاستهلاكي الذي بدوره يؤدي إلى خفض الطلب، إلى جانب سياسات أخرى كتخفيض معدلات الضرائب، إصلاحات أسواق العمل، تحسين التعليم و المهارات و التدريب، تحرير أسواق السلع و الخدمات، حوافز لتمكين الشركات الناشئة، تحسينات على البنية التحتية[1].

ب-عدالة القوانين الاقتصادية:إن القانون كلما كان مستجيبا لحاجات المجتمع ومصالحه، معبرا عن شعور الجماعة، كلما كان أكثر تحقيقا للعدالة، فتكافؤ الفرص و المساواة بين المواطنين يعزز الشعور بالأمن ، وعدم التفكير في اللجوء إلى العنف و العدالة الاقتصادية ليس معناها المساواة المطلقة بين جميع المواطنين ،وإنما يتساوى الناس في تهيئة الفرص فيوكل لكل إمرء ما يناسبه من عمل دون إهدار لطاقته ،ومثال ذلك القانون رقم 03/03 الصادر في 2003/06/19 المعدل و المتمم المتعلق بتشجيع المنافسة و منع الاحتكار في الأسواق،وفيه حماية للمستهلك و تحقيق مصالحه ،حماية و تشجيع الاستثمارات (على المستوى المحلي أو الأجنبي) لجلب رؤوس الاموال.

ج-تفعيل دور القطاع الخاص في الدولة: يتحدد دور القطاع الخاص مثلا في الشركات و المصانع ،والمؤسسات التجارية و الصناعية و الخدمية ،من خلال تنشيط عمليات الانتاج و التصدير ،وزيادة الاستثمارات ،وهو ما يؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة بما

[1]- رانيا الشيخ طه،المرجع نفسه،ص29.

يسهم في دعم الأمن الاقتصادي للمجتمع ، ومن ناحية أخرى على شركات القطاع الخاص تعزيز ودعم البرامج الخاصة بتطوير وتنمية قدرات العاملين بها لإثراء النشاط الاقتصادي لهذه الشركات [1].

ومن المهم معرفة أن التوصل للإستقرار الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق دون التنسيق بين السياسات الاقتصادية ،لتحقيق نمو إقتصادي يواجه التزايد المستمر في عدد السكان ،و إيجاد فرص عمل لإستيعاب البطالة التي تهدد الامن المجتمعي من خلال تفجير العنف المحلي المجتمعي، وكذا تهدد الامن الاقتصادي عن طريق تفادي آثار التضخم،القضاء على الفقر،التحكم و الاستعمال الرشيد للثروات البشرية و المادية المختلفة بما يحد من المشكلة الاقتصادية.

[1]–احمد سمير،المرجع السابق ،ص26.

خلاصة الفصل الثاني:

إن تردي الاوضاع الاقتصادية الذي يعود لعدة اسباب،خاصة عدم الاستقرار السياسي ، وانعدام الثقة بين الحكام و النخبة الحاكمة ،وكذا الاسباب الاجتماعية و الاقتصادية كالتضخم و الفقر و البطالة وغياب العدالة الاجتماعية و الاقتصادية ،و غيرها من العوامل المتداخلة يؤثر على أمن الافراد والمجتمع، بسبب نتائجه على مستوى معيشة الافراد ، ورفاهيتهم ما يجعلهم يلجئون الى العنف لتغيير أوضاعهم ، وخير مثال على ذلك موجة العنف المحلي المجتمعي التي عرفتها مجموعة من الدول العربية و التي اطلق عليها "ثورات الربيع العربي""،و تفاديا لذلك تعمد الدولة إلى إتخاذ سياسات لتحسين أوضاع الافراد من خلال الحد من التضخم ،رفع الاجور،خلق مناصب عمل،تحقيق التنمية المحلية و الشاملة،الاهتمام بالرعاية الصحية و التكافل الاجتماعي،،تحسين الاوضاع الاجتماعية لأفراد،وترشيد النفقات ،الحماية الاجتماعية ،ترقية الحقوق السياسية وصون كرامة الافراد،وحماية الحقوق و الحريا وتعزيز المشاركة و الديمقراطية،التوزيع العادل للثروات،وكل ما تراه مناسبا لتفادي موجات العنف المجتمعي وتحقيق الامن المجتمعي .

الخاتمة

الخاتمة

ان تردي الاوضاع الاقتصادية في الدولة هو سبب مباشر او غير مباشر بالتضافر مع عوامل اخرى كعدم الاستقرار السياسي ،والانفجار السكاني وتراجع مستوى الاقتصاد، اضافة الى عوامل كالعقوبات الاقتصادية وتأثر الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي تمثل تهديدا للأمن المجتمعي ،وظهور موجة من الاحتجاجات والثورات على المستوى المحلي تترجم في صورة العنف المحلي المجتمعي للمطالبة بتحسين الاوضاع الاقتصادية التي ادت الى ظاهرة الفقر في المجتمع ،وتردي الاوضاع الصحية وارتفاع معدلات البطالة ، وانخفاض مستوى التعليم ...الخ، وكلها تؤثر على الفرد اولا وعلى الدولة ثانيا ،ولهذا اهتمت الدراسات الامنية بعد الحرب الباردة بالفرد وجعله رئيسا لهذه الدراسات ضمن الامن الانساني الذي يحرر الانسان من كل اشكال الخوف والحاجة، وعليه نخلص من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية:

*أدت الدراسات الامنية بعد الحرب الباردة الى الكشف عن تهديدات غيرتلك التقليدية، و التي لها نفس الأثار على الامن ،أو اكثر خطورة نظرا لكون الفرد محروا رئيسيا ،وتتطلب مجهودات من الدول و الحكومات لمواجهتها و سد الانكشافات التي قد تهدد كيان الدولة ، منها العنف المحلي المجتمعي الذي تفسره مقاربات الامن المجتمعي بصفة خاصة، و الامن الانساني بصفة عامة.

*العنف المحلي المجتمعي هو نتيجة لتردي الاوضاع الاقتصادية في الدولة بالتفاعل مع عوامل اخرى.

*العنف المحلي المجتمعي هو تهديد مباشر للأمن المجتمعي الى حد قد ينهي كيان الدولة اذ لم تتعامل معه وفق سياسات رشيدة تحتوي هذا العنف ،وتستجيب للمطالب المرفوعة تحسين الاوضاع التي ادت اليه.

*العنف المحلي هو صورة للأمن الاقتصادي وعدم شعور الافراد بتحقيق الدولة للأمن الاقتصادي للأفراد.

*الاستقرار السياسي في الدولة وتعزيز عامل الثقة بين المحكومين والنخبة الحاكمة ضروري للحيلولة دون العنف المحلي المجتمعي.

*السياسات العامة للدولة تؤثر مباشرة على الامن المجتمعي فهي ان كانت سلبية،ولا ترقى الى الاستجابة لطموحات الافراد بتحسين مستواهم المعيشي وتحقيق التنمية المنشودة تؤدي العنف الرافض لهذه السياسات، والمطالبة بتغيير الحكام وأنظمة الحكم وان كانت ايجابية فهي تؤدي الى السلم والأمن المجتمعي.

*العنف المحلي المجتمعي لا يهدد فقط الامن المجتمعي، بل له تأثير على باقي الابعاد الامنية كالأمن السياسي،الامن الاقتصادي،الامن الغذائي،الامن البيئي،الامن الصحي...الخ

*العدالة الاجتماعية والاقتصادية وسيادة القانون في الدولة، واحترام الحقوق والحريات عامل رئيسي لتفادي العنف المحلي المجتمعي وتحقيق الامن المجتمعي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

اولا–المصادر

1–ابن منظور ،**لسان العرب**،ط 1 ،القاهرة، دار الحديث للنشر ،2003.

2 –الكيلاني، عبد الوهاب ،**الموسوعة السياسة**،بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،1983.

3– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،عدد 4 مؤرخ في 1990/01/24 .

4–الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،عدد14 مؤرخ في 2021/03/27.

ثانيا– الكتب:

1–إحسان، الحسن، محمد ،**علم إجتماع الجريمة**،ط1،الاردن،دار وائل للنشر ،2008.

2–البطانية، ابراهيم ،محمد، و آخرون،**مدخل للنظرية الاقتصادية من منظوراسلامي**،عمان،دار الامل للنشر و التوزيع،2005.

3–الشيخ، طه، رانيا ،**التضخم ،أسبابه،آثاره،وسبل معالجته**،ابو ظبي ،صندوق النقد العربي،2021.

4–بوالشعير ،سعيد ،**القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**،ج 1،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية،1989.

5– روسو ،جون ،جاك ،**العقد الاجتماعي**،ترجمة ذوقان، قرقرط،بيروت، دس ن.–

6–شاكر ،سعيد ،محمود ، بن عبد العزيز، خالد، الحرفشي،**مفاهيم امنية**، ط1 ، الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،2010.

7–عبد الرحمان، اسماعيل ، عريقات ،حربي ،**"مفاهيم و نظم اقتصادية"**،ط1،الاردن،دار وائل للنشر ،2004.

8-عبد اللاوي، سامية ،**الرأي العام وتأثيره على النظام السياسي،الجزائر نموذجا**،الامارات العربية المتحدة،الجمهورية اللبنانية،دار الكتاب الجامعي،2015 .

9-غازي ،فيصل ،**التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث**،بغداد،مديرية دار الكتب للطباعة،1993.

10-العيسوي ،عبد الرحمان ،**دوافع الجريمة**، ط1 ،بيروت،منشورات الحلبي الحقوقية،2004.

ثالثا-المجلات:

1-المجري، خالد ،«النظرية البنائية في العلاقات الدولية»،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ،عدد 2014،2.

2-العمري ،منير ،«الامن المجتمعي:مفهومه وعلاقته بالقطاعات الامنية الاخرى»،**مجلة افاق العلمية**،المجلد 18، العدد2020،04.

3-العمري، منير ،«الامن المجتمعي المغاربي بين الاخطار المتنامية والآليات الضامنة ، دراسة حالة الجزائر والمغرب»،**المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية**،المجلد 8،العدد 2020،1.

4-السعيري، بهاء ، جبار، جمال الدين،« الازمة الامنية مفهومية ومسباتها»،**مجلة الكوفة** ، العدد 16.

5- السوفي، أم الخير ،"السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة للحد من الفقر في الجزائر"،**مجلة التمكين الاجتماعي**،المجلد 2،عدد3،سبتمبر 2020.

6-بواب، رضوان ، ميلاط، صبرينة «آليات وأساليب احتواء العنف في المدينة الحضرية»،**مجلة الميدان للدراسات الرياضة و الاجتماعية و الانسانية**، المجلد الثاني ، العدد8، سبتمبر 2012.

7-بوبكر، هشام ،ناجي، ليتيم،"أسباب العنف الشبابي بالجزائر،معاني و أبعاد ودلالات"، **مجلة مقاربات**،مجلد4،العدد الأول،2016.

8-جلطي ،غالم ، قوري، ستي ،"سياسات التشغيل و الاستقرار السياسي و الاجتماعي في الجزائر للفترة 2011-2021"،مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد13، العدد الاول،2022- حيدر علي ،« الثورات العربية ،الاسباب والسيناريوهات المحتملة»،**مجلة الدراسات**،2011.

9-دنبري، لطفي ،« مقاربة اقتصادية لدوافع العنف عند الشباب» ،**مجلة الباحث الاجتماعي**،العدد14 ، 2018.

10- زقاغ ،عادل ،«المعضلة الامنية المجتمعية،خطاب الامنة وصناعةالسياسة العامة»، **مجلة دفاترالسياسة و القانون**، لعدد 05،جوان 2011،ص 109.

11-مجيطنة،عبد الحق ، «مفهوم لعنف الاجتماعي في البحوث السوسيولوجية بين الطرح العلمي والطرح الاديولوجي» ،**المجلة العلمية لجامعة الجزائر**،المجلد6، العدد، 11 جانفي2018.

12-شتيوي،الربيع ، سمايلي، محمود ،« العوامل المدرسية المؤدية الى العنف »،**المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية**، جامعة جيجل، العدد03، جوان 2007.

13-عبد الحي، وليد ،«قياس النزعة الانفصالية للاقليات في الوطن العربي،جدليات الاندماج الاجتماعي » ، مركز العربي للابحاث والدراسات السياسية،2014.

14 -عبدالله، يونس، محمد ،«الابعاد الثقافية للامن الوطني»،**مجلة اتجهات الاحداث**، عدد8،مارس 2015.

15-عروس، ميلود،"انعكاسات العنف السياسي على التنمية في جزائر التعددية السياسية "،**مجلة البحوث السياسية و الادارية**،العدد8.

16- قحطان، عبد الله ،حارث ،"العنف السياسي و تأثيره في إضعاف التنمية في المجتمعات العربية"،**مجلة دفاتر السياسة و القانون**،المجلد11،العدد الآول،جانفي2019.

17–قلعي،أمينة،"مدرسة كوبنهاجن»،الامننة ودور فعل الخطابة في تحديد المسالة الامنية" **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولة،** العدد 11 ،ديسمبر 2018.

18–قوجيلي، سيد، احمد ،« تطور الدراسات الامنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي»، **مجلة درسات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، عدد 169 ، 2012 .

19–سمير، أحمد ،«الامن الاقتصادي»،**المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية**،افريل 2012.

20–وناس،سهام ،«العنف،الاشكال،العوامل والنظريات المفسرة له»،**مجلة آفاق للعلوم**، جامعة باتنة، العدد9، سبتمبر 2017.

رابعا–الاطروحات و المذكرات:

1–الباقر، العلي، سحر ،«اثر التغير المناخي على الامن الوطني الكويتي من خلال البعد الاقتصادي» ، **مذكرة ماجستير**، الكويت،مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية،2013.

2–بالة، عمار ،«التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الامن القومي الجزائري–مالي نموذجا» ، **اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة**،جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم اسياسية،قسم العلوم السياسية،2017–2018.

3–بروال، الطيب ، « الامن والتنمية في منطقة الساحل الافريقي» ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه lmd** ،جامعة باتنة1،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، 2018–2019.

4–بن حمزة، نبيل ،«البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري» ، **رسالة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات امنية**

واستراتيجية،جامعة الجزائر 3،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلاقات الدولية،2013-2014.

5- تباني، وهيبة ،«الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي،دراسة حالة:ظاهرة الارهاب»،**مذكرة لنيل شهادة الماجستير** ،جامعة مولود معمري،تيزي وزو ، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسيةوالعلاقات الدولية،2014 .

6-رضوان، سليم ،"السياسة الاقتصادية و آفاق التنمية في الجزائر"،**اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية** ،جامعة سطيف،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2009-2010.

7-مدوني، على ،«قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الامن والاستقرار فيها» ،**اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة**،جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2013-2014.

8-مزراشي، فنيحة ،"أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة -دراسة حالة- الجزائر"،**أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة**،جامعة سطيف1،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2017-2018.

9-سيد ،عبد الله ،عمر، جمال ،«الرأي العام ودوره في النظم السياسية المعاصرة» ، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه** ،جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2005 .

خامسا-المداخلات:

1-رحموني ،فاتح ،**"مراقبة الحكومات ومعارضة اللامساواة "** مداخلة القيت في الملتقى الوطني «الثورة على حالة اللامساواة المجتمعية في ظل فشل السياسات التنموية في الدول العربية»،المسيلة ،جامعة محمد بوضياف،2019.

سادسا-المواقع الالكترونية:

1-حمزاوي،عمر ،«الاحتجاجات الشعبية في بلاد العرب،قوة الناس في مواجهة الحكومات» ، اكتوبر 2019com..الاحتجاجات الشعبية .www

2محمود حسين،"ثورات الربيع العربي،لماذا قامت؟و مالنتائج التي ترتبت عليه؟" https://www.limaza.com، تم تصفح الموقع يوم 2022/04/20 الساعة22:30

3-كوفلي ،عبد الله ،جعفري،«نظرية الامنة، قراءة نقدية»:. .com Https ://SHAfaq تم التصفح بتاريخ:2022/04/19، الساعة 21:00.

4-عمر،امينة ،«الامن الاقتصادي»،WWW.GOOGLE.COM ،تم تصفح الموقع يوم:2022/04/15،الساعة:11:00 صباحا.

5- «مفهوم المجتمع» ،WWW.MAWDOO3.COM،تم تصفح الموقع يوم:2022/04/13، 10:07 صباحا.

6-"المظاهرات العمومية"https://sotor,top/post ،تم التصفح يوم2022/04/21 على الساعة23:05.

7-"تعريف الثورة، المظاهرات العمومية"https://sotor.com ،تم التصفح يوم2022/04/21 على الساعة23:05.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان	الرقم
شكر+ أهداء	
مقدمة	1-5
الفصل الأول:التأصيل المفاهيمي والنظري	6
المبحث الأول:ماهية العنف المحلي المجتمعي	6
المطلب الأول :مفهوم العنف المحلي المجتمعي	6
الفرع الأول:تعريف العنف لغة	6
الفرع الثاني:تعريف العنف اصطلاحا	7
الفرع الثالث: تعريف العنف المحلي المجتمعي	8
المطلب الثاني: أسباب العنف المحلي المجتمعي	10
الفرع الاول:الاسباب السياسية	10
الفرع الثاني:الاسباب الاجتماعية	11
الفرع الثالث: الاسباب الاقتصادية	13
المطلب الثالث:مظاهر العنف المحلي المجتمعي	14
الفرع الاول: الاحتجـــاجـــات	14
الفرع الثاني: المظاهرات السلمية	15
الفرع الثالث:الثورة	16

المبحث الثاني: ماهية الأمن المجتمعي	19
المطلب الأول: مفهوم الأمن والمقاربات المفسرة له	19
الفرع الأول: تعريف الامن	19
الفرع الثاني: المقاربات المفسرة للأمن	21
المطلب الثاني :ماهية الامن المجتمعي	24
الفرع الأول: مفهوم الامن المجتمعي	24
الفرع الثاني :علاقة الامن المجتمعي بالأبعاد الامنية الاخرى	25
الفرع الثالث: المعضلة الامنية المجتمعية	29
المطلب الثالث :المقاربات المفسرة للأمن المجتمعي	31
الفرع الأول:مقاربة الآمن المجتمعي	31
الفرع الثاني:مقاربة الامن الانساني	32
الفرع الثالث: نظرية الأمننة	36
خلاصة الفصل الأول	40
الفصل الثاني :تأثير الاوضاع الاقتصادية على العنف المحلي المجتمعي داخل الدولة وسياساتها لمواجهته	41
المبحث الأول:اسباب ومظاهر تردي الأوضاع الاقتصادية في الدولة	42
المطلب الاول:اسباب تردي الاوضاع الاقتصادية في الدولة	42
الفرع الاول:الاسباب السياسية	43

الفرع الثاني:الاسباب الاجتماعية	44
الفرع الثالث:الاسباب الاقتصادية	45
المطلب الثاني:مظاهر تردي الاوضاع الاقتصادية في الدولة	46
الفرع الاول:على المستوى السياسي	46
الفرع الثاني:على المستوى الاجتماعي	47
الفرع الثالث: على المستوى الاقتصادي	48
المبحث الثاني:آثار تردي الاوضاع الاقتصادية على العنف المحلي المجتمعي و سياسات الدولة لمواجهته	51
المطلب الاول:آثار تردي الاوضاع الاقتصادية على العنف المحلي المجتمعي	51
الفرع الاول:على المستوى السياسي	51
الفرع الثاني:على المستوى الاجتماعي	53
الفرع الثالث:على المستوى الاقتصادي	54
المطلب الثاني:سياسات الدولة لمواجهة تردي الاوضاع الاقتصادية	56
الفرع الأول:على المستوى السياسي	57
الفرع الثاني:على المستوى الاجتماعي	59
الفرع الثالث:على المستوى الاقتصادي	62
خلاصة الفصل الثاني	66
الخاتمة	68

قائمة المصادر والمراجع	71
الفهرس	77
الملخص بالعربية و الانجليزية	81

الملخص باللغة العربية
و الانجليزية

الملخص باللغة العربية:

لقد أدى تطور حقل الدراسات الامنية بعد الحرب الباردة الى ظهور تهديدات جديدة لا تقل خطورة عن التهديدات التقليدية التي تخشاها الدول تتطلب تدخلا عسكريا لتحقيق أمن إقليمها ، وشعبها ومصالحها ،بإعتبار الدولة هي الفاعل الوحيد المتضرر داخليا أو خارجيا،إلا أن الدراسات الامنية بعد الحرب الباردة إهتمت بالفرد كفاعل من الفواعل التي يجب الاهتمام بأمنها،و أن أي تهديد لهذا الامن يعتبر تهديدا للدولة و المجتمع الدولي وفقا لمقاربات الامن المجتمعي و الامن الانساني .

و يعتبر تردي الاوضاع الاقتصادية أحد التهديدات التي تؤدي الى موجة غضب و سخط على هذه الاوضاع ،خاصة عندما يصاحب هذا التردي تعفن على المستوى السياسي قتقمع الحريات وتضيع الحقوق ،ويتجبر الحكام ، ويسوء مستوى معيشة الافراد ما يؤثر على باقي مناحي الحياة، فيضطر هؤلاء للتعبير عن سخطهم و عدم رضاهم على هذه الاوضاع بعدة صور و مظاهر كالإحتجاجات ،المظاهرات ، التمرد، الثورات ، وكلها ينتج عنها تهديد للأمن المجتمعي، في شكل عنف محلي مجتمعي .

و تفادي هذا التهديد يتطلب تدخل الدولة عن طريق وضع سياسات لتحسين الظروف المعيشية لأفراد شعبها ، للقضاء على الفقر،البطالة ،تحسين الدخول و الأجور،التعليم ، تحسين الظروف الصحية ، توفير المناخ السياسي المناسب لتشجيع مشاركة الافراد في تسيير شؤونهم عن طريق المجالس المحلية المنتخبة، سيادة القانون،...الخ .

ABSTRACT :

The développement of the Field of Security studies after the Cold War has led to the émergence of new threats that are no less dangerous than the traditional threats feared by states that require military intervention to achieve the security of their territory, people and interests, given that the state is the only actor affected internally or externally. However, security studies after the Cold War were concerned The individual as an actor is one of the actors whose security must be taken care of, and that any threat to this security is considered a threat to the state and the international community in accordance with the approaches of societal security and human security.

The deteriorating economic situation is one of the threats that leads to a wave of anger and discontent over these conditions, especially when this deterioration is accompanied by rotting at the political level, as freedoms are suppressed, rights are lost, rulers are forced, and the standard of living of individuals worsens, which affects the rest of life, so they are forced to express Their anger and dissatisfaction with these conditions in many forms and manifestations such as protests, demonstrations, rebellions, revolutions, all of which result in a threat to community security, in the form of local community violence.

Avoiding this threat requires state intervention by setting policies to improve the living conditions of its people, to eliminate poverty and unemployment, improve incomes and wages, education,

improve health conditions, and provide the appropriate political climate to encourage the participation of individuals in running their affairs through elected local councils. The rule of law,...etc.